

# دراسات المجلس الأعلى للتعليم

ماي 2009

## التربية غير النظامية ومحاربة الأمية :

- تقرير مديرية التربية غير النظامية :  
«الوضعية الراهنة ومداخل التجديد والتطوير»
- تقرير مديرية محاربة الأمية :  
«وضعية وآفاق محو الأمية بال المغرب»
- التقرير الترکيبي لجلسات استماع المجلس الأعلى للتعليم للفاعلين المعنيين

## ال التربية غير النظامية ومحاربة الأمية :

- تقرير مديرية التربية غير النظامية :  
«الوضعية الراهنة ومداخل التجديد والتطوير»
- تقرير مديرية محاربة الأمية :  
«وضعية وآفاق محو الأمية بالغرب»
- التقرير التركيبي لجلسات استماع المجلس الأعلى للتعليم للفاعلين المعنيين

تدرج التقارير المضمنة في هذا الكتاب في إطار الأعمال التحضيرية والتشاورية لبلورة رأي المجلس الأعلى للتعليم في "واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها".

## فهرس عام

• تقرير مديرية التربية غير النظامية :

5 ((الوضعية الراهنة ومداخل التجديد والتطوير))

• تقرير مديرية محاربة الأمية :

39 ((وضعية وآفاق حوكام الأمية بالغرب))

79 • التقرير التركيببي جلسات استماع المجلس الأعلى للتعليم للفاعلين المعينين



تقرير مديرية التربية غير النظامية  
الوضعية الراهنة  
ومداخل التجديد والتطوير

وثيقة أولية مفصلة

ماي 2009



---

## المحتويات

---

9	تقديم
11	1. مؤشرات إحصائية
15	2. الإشكاليات والاختلالات المسجلة
19	3. المبادئ الموجة
19	4. آليات التدبير والحكامة
26	5. النماذج البيداغوجية
28	6. بنية العرض والطلب



## تقديم

1. اعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين مجال التربية غير النظامية ضمن الدعامة الثانية التي يقوم عليها ورش إصلاح منظومة التربية والتكوين ببلادنا، وحدد له متم العشرينة الوطنية للتربية والتكوين كأفق لتحقيق هدف محو أمية اليافعين والبالغين من 8 إلى 16 سنة من العمر، وإعطائهم فرصة ثانية لتأهيلهم بمحو أميّتهم، بل أكثر من ذلك بتأسيس مدرسة بأسلوب مغاير ”مدرسة متعددة الأساليب“.
2. كما أن الورش الوطني المفتوح من أجل بث نفس جديد لإصلاح المنظومة التربوية، شكل مناسبة للتذكير بأنه ”لا يمكن تجاهل مصير شريحة مهمة من الأطفال واليافعين المتواجدين خارج المنظومة التربوية“... ويتquin الارتقاء بالبرامج الموجهة لهذه الشريحة عبر ترسييد ”التجارب الغنية المنجزة في إطار برامج التربية غير النظامية، وإدراجها ضمن الأوراش ذات الاستعجال، عبر تقويم هذه التجارب على نحو يفضي إلى اعتماد حلول متجدة لإعادة إدماج الأطفال المستهدفين في أسلال المدرسة النظامية، أو تمكينهم من متابعة تكوينات موازية“ .
3. وباعتبارها مدرسة متعددة الأساليب، تتصدى التربية غير النظامية لظاهرة عدم التمدرس في صفوف الأطفال غير المدرسين والمنقطعين عن الدراسة. إنها مشروع تربوي يكمل مجهودات تعليمي التعليم ويساهم بصفة أساسية في الحد من نزيف الأمية وسد منابعها من الأصل.
4. وهذا ما يؤكد الانطلاق من فرضية أن الأطفال الذين نضيغهم اليوم، هم الذين سيحلقون بدورهم غداً أسراء أمية ضائعة، وأن من الصعب محو أمية الكبار وفي محيطهم أطفال غير مدرسين أو منقطعون عن الدراسة. لذلك، فإن التركيز على شريحة الأطفال غير المدرسين بمنحهم فرصة أخرى للتعلم واكتساب الكفاليات التربوية الأساسية التي تمكّنهم من الاندماج في التعليم النظامي أو في التكوين المهني يعتبر من أكبر العوامل الضامنة لحق جميع الأطفال في التربية والتكوين.
5. ولهذا فإن مشروع التربية غير النظامية يندرج في إطار التزامات الحكومة الرامية إلى ضمان حق التربية والتعليم لجميع الأطفال واليافعين التي يضمنها الدستور وتمت ترجمتها في قانون إلزامية التعليم والخطبة الوطنية للطفولة : ”مغرب جدير بأطفاله“، ويرتبط بتفعيل القوانين والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب وانخرط في آلياتها، سواء في مجال حماية الطفل وضمان كرامته عبر إعمال الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والاتفاقيات الدولية المعاصرة لتشغيل الأطفال، أو الالتزامات المتصلة بال التربية للجميع وتحقيق أهداف الألفية للتنمية.
6. لقد بات واضحاً اليوم أن توسيع التعليم ونشره مدخل أساسى لرفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة، وتمكين المجتمع من القضاء على الأمية، على اعتبار أن النجاح في برامج تعليم الكبار يظل بدوره مشرطاً دائماً بمدى استهداف الأطفال الأميين. ولعل هذا ما يرمي إليه البرنامج الاستعجالي بتخفيه تفعيل مدرسة الجودة كأكبر آلية لمحو الأمية والاستجابة للحاجيات التربوية للفئات ذوي الحاجات الخاصة (أطفال

الشوارع، الأطفال ذوي الحاجات الخاصة...)، وتعزيز انخراط الفاعلين من حكومة وجمعيات وجماعات محلية وخواص...

7. لقد وضع هذا البرنامج لنفسه عدداً من الدعامات في طليعتها تطوير العرض التربوي للتعليم الأولي الذي يساهم بصورة كبيرة في الاحتفاظ باللابيد في المنظومة التربوية، ومحاربة الفشل الدراسي، إلى جانب دعم الإجراءات الهدافلة إلى التقليل الممدوش لآثار الحاجز السوسيو اقتصادية أو الجغرافية المحتملة، والتي تقف عائقاً أمام ولوج التلاميد للمنظومة التعليمية، على اعتبار أن المدرسة الابتدائية هي المحرك الأساس لمحو الأمية في مجتمعنا.

## 1-مؤشرات إحصائية:

تشكل الفئات المستهدفة من برامج التربية غير النظامية من الأطفال غير المدرسين أو المنقطعين عن الدراسة الذين يقعون تحت طائلة إلزامية التعليم، ونظراً للمجهودات التي تم بذلها في مجال تعليم التمدرس منذ تنزيل الميثاق الوطني للتربية والتكون، وإمكانية تسجيل أطفال 6-8 سنوات مباشرة في سلك التعليم الابتدائي، فإن مجمل المؤشرات الإحصائية المتوفرة لدى المصلحة المركزية تخص فئات الأطفال 9-15 سنة المستمرة من نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004 والبحث الوطني حول الأمية وعدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة المنجز سنة 2006.

بداء، فإن إجمالي عدد الأطفال غير المدرسين والمنقطعين عن الدراسة كان حسب الإحصاء العام 1.018.081 طفل و طفلة بنسبة 22.56% من هذه الشريحة العمرية :

- الظاهرة تمثل الوسط القروي بنسبة 33.02 %
- الظاهرة أكثر حدة لدى الفتيات في الوسط القروي بنسبة 41.36 % .

معطيات مستخرجة من		المؤشر
البحث الوطني سنة 2006	الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2004	
15 %	22.56 %	نسبة عدم التمدرس أو الانقطاع ضمن شريحة السكان 15-9 سنة
6.1 %	12.31 %	نسبة الأطفال غير المدرسين
7.00 %	16.14 %	نسبة الفتيات غير المدرسات
10.97 %	26.44 %	بالوسط القروي نسبة الفتيات غير المدرسات
8.9 %	10.25 %	نسبة الأطفال المنقطعين عن الدراسة
10.33 %	11.15 %	نسبة الفتيات المنقطعات عن الدراسة
16.20 %	14.92 %	نسبة الفتيات المنقطعات عن الدراسة بالوسط القروي
23.03 %	33.02 %	نسبة غير المدرسين أو المنقطعين بالوسط القروي
27.17 %	41.36 %	نسبة الفتيات غير المدرسات أو المنقطعات عن الدراسة

## المؤشرات حسب فئات السن ووضعيات الأطفال:

إن ثقل الظاهرة يختلف حسب فئات السن:

- غلبة فئة 12-15 سنة بنسبة 77 % :
- مقابل 23 % لفئة 11-9 سنة غير المدرسين أو المنقطعين عن الدراسة.

يزيد هذا الاتجاه تعميقاً مع معطيات الهدر المدرسي، سواء في الابتدائي أو في الإعدادي، بما يعني أن أغلبية هذه الفئة سبقت لهم تجربة التمدرس دون نجاح، ولهم انتظارات أخرى غير الإدماج في المدرسة.

### وضعيات الأطفال غير المدرسين أو المنقطعين:

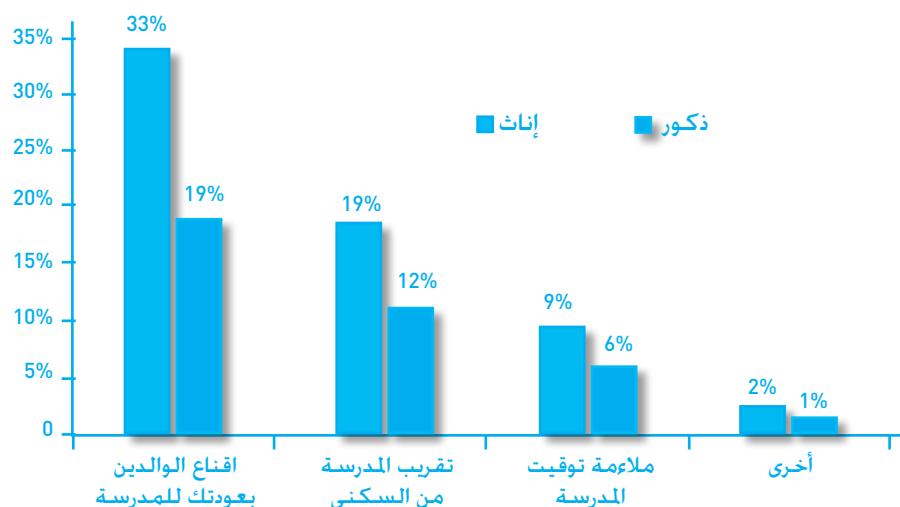
- خلص الإحصاء العام للسكان والسكنى إلى أن : 177.085 يوجدون في وضعية تشغيل، مما يمثل نسبة 6.1 % من أطفال الشريحة العمرية :
- 77.4 % من الأطفال يشتغلون في الوسط القروي (أنشطة الزراعة والرعي) :
- 58 % من الأطفال المشتغلين ذكور مقابل 42 % إناث.
- وقد رصد البحث الوطني لسنة 2006 مؤشرات حول أوضاع الأطفال غير المدرسين أو المنقطعين عن الدراسة بحيث :
  - 69.4 % في وضعية فراغ بدون تأطير؛
  - 20.8 % في وضعية تشغيل مبكر مؤقت أو دائم من بينهم 52.4 % يشتغلون بأقل من 50 درهم في الأسبوع؛
  - فقط 3.2 % في وضعية تكوين.
- نسبة الهدر السنوية المسجلة خلال السنوات الأخيرة :
- 55.5 % إبتدائي بمجموع 200.000 تلميذ وتلميذة؛
- 13.4 % إعدادي بمجموع 114.000 تلميذ وتلميذة.

عملية إحصاء الأطفال غير المدرسين من طرف الأطفال المدرسين المنظمة من طرف مديرية التربية غير النظامية على صعيد جميع المؤسسات التعليمية الابتدائية سنة 2006 مكنت من إحصاء 436.911 طفل غير مدرس

### أهم النتائج الكمية لعملية إحصاء الأطفال غير المدرسين من طرف الأطفال المدرسين:

عدد الأطفال					
الأطفال غير المدرسين		الذين لم يلتحقوا بالمدرسة قط		المنقطعون عن الدراسة	
إناث منهم	مجموع	إناث منهم	مجموع	إناث منهم	مجموع
222.819	436.911	45.814	87.322	177.005	349.589

### ترتيب أسباب الانقطاع عن الدراسة حسب معطيات الإحصاء:



## مؤشرات موجزة لإنجازات برامج التربية غير النظامية:

منذ انطلاقه برنامج الفرصة الثانية سنة 1997/1998 وإلى غاية سنة 2007/2008:

- انتقل عدد الشراكات من 43 جمعية على الصعيد الرئيسي إلى أكثر من 262 بعد إقرار اللامركزية في تدبير الشراكات سنة 2005 :
- استقطاب 321.751 طفل و طفلة تشكل الفتيات منهم نسبة 63.82 % . من أهم مواصفات هؤلاء المستفيدون :
- 33 % الفئة العمرية 9-11 سنة مقابل 67 % فئة 12-15 سنة ;
- 48 % من المستفيدون في المستوى الأول و 36 % في المستوى الثاني مقابل 22 % بالمستوى الثالث ;
- 17.25 % من المستفيدون في وضعية تشغيل مبكر 45 % منهم في المجال القروي و 22 % مع الصناع التقليديين و 11 % كخدم أو خادمات البيوت ;
- 7 % من المستفيدون في وضعية صعبة من بينهم نزلاء مراكز حماية الطفولة بنسبة 3 % وأطفال الشوارع 4 % .
- إدماج 39.563 مستفيد ومستفيدة في التعليم النظامي و 8.446 في برامج التكوين المهني .
- بنية مراكز الفرصة الثانية :

حصة دراسية داخل المدرسة	مقر تابع للجمعية	مقرات أخرى (شركاء آخرين)
% 58	% 20	% 21

الشرع في تنفيذ برنامج محاربة الهدر المدرسي منذ موسم 2005/2006، بناء على توصية اللجنة الوزارية لمحاربة الأمية والتربية غير النظامية المنعقدة في 02/08/2005. وقد تم ذلك عبر محورين:

- إرساء اليقظة التربوية من خلال إحداث خلايا اليقظة وإعداد دلائل لتوجيه عملها في مجالات الرصد والتشخيص، وإحداث فضاءات الإنصات ومنهجية التدبير والتنظيم. وقد تمت تخطية 72 % من المؤسسات التعليمية في السنة الأولى لتبلغ 78 % خلال السنة الثانية و 92 % خلال السنة الثالثة ؛
- تنفيذ برنامج الدعم التربوي من خلال ثلاث صيغ بواسطة الأساتذة وبشراكة مع الجمعيات وفي إطار التطوع، وقد استفاد من هذا الدعم 433.689 تلميذ وتلميذة.

## تطور أعداد المستفيدين من برامج التربية غير النظامية 1998-2007

المجموع	07/08	06/07	05/06	04/05	03/04	02/03	01/02	00/01	99/2000	98/99	أعداد المستفيدين
321.751	32.419	36.518	34.294	34.950	23.822	26.229	42.136	29.676	34.859	35.855	الفرصة الثانية
433.689	146.689	154.000	133.000	-	-	-	-	-	-	-	الحد من الهدر المدرسي

## نتائج تتبع عملية من الطفل إلى الطفل:

النسبة	العدد	
2,78 %	12 133	الأطفال غير المدرسين الذين تم تسجيلهم أو إعادة تسجيلهم بالتعليم النظامي
3,29 %	14 396	الأطفال غير المدرسين المدجعون بأقسام التربية غير النظامية
0,06 %	283	الأطفال غير المدرسين المسجلون في التكوين المهني
6,14 %	26 812	مجموع المسجلين
-	436 911	الأطفال غير المدرسين الذين تم إحصاؤهم

## تطور إدماج المستفيدين من برامج الفرصة الثانية في التعليم النظامي أو التكوين المهني:

المجموع	07/08	06/07	06/05	04/05	03/04	02/03	01/02	00/01	99/00	98/99	السنوات
39.563	9946	4.551	4.200	3527	3270	2813	4954	3005	1874	1423	التعليم النظامي
8.446	3486	1.596	1.452	1426	282	204	-	-	-	-	التكوين المهني
42.357	13432	6.147	5.652	4953	3552	3017	4954	3005	1874	1423	المجموع

## تطور ميزانية التربية غير النظامية (مليون درهم):

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	الإسدس 2000 سنة	99/2000	السنة
12.677	12.677	12.58	9.35	22.03	20.20	20.51	20.53	9.628	19.256	ميزانية التسيير
21.379	21.379	20.75	12.00	-	-	-	-	-	-	ميزانية الاستثمار
34.056	34.056	33.33	23.35	22.03	20.20	20.51	20.53	9.628	19.256	مجموع الميزانية

## الوضعية المأولة:

وضع البرنامج الاستعجالي للوزارة أهدافا رقمية في إطار تعميم التمدرس في أفق سنة 2012 كالتالي :

- بلوغ نسبة تعميم التمدرس 95 % بالنسبة للفئة العمرية 6-11 سنة ؛
- نسبة 90 % من التمدرس بالنسبة لفئة 12-14 سنة.

وهو ما يعني في أحسن الفرضيات استمرار هامش يفوق 5 % من الأطفال خارج المدرسة ينضافون لخزون غير المدرسين والمنقطعين عن الدراسة، مما يستدعي :

- معالجة خاصة لاستهداف واستقطاب فئة 6-8 سنوات من أجل الإدماج الفوري عبر آليات التعينة والواسطة والدعم الاجتماعي والواكبة للاستمرار في المدرسة بنجاح ؛
- توفير فرصة متكاملة للتربية والتكوين من أجل الإدماج في الإعدادي لفئة 9-11 سنة خاصة من غير المدرسين،
- تقوية برامج التأهيل التربوي من أجل الإدماج في التكوين المهني والحياة العملية لفئات الأطفال 15-12 سنة.

وهذا يفرض معالجة من نوع خاص تميز بين غير المدرسين سن أقل من 11 سنة والفئات التي سبق لها التمدرس وفي سن متقدم، وبين وضعيات الأطفال غير المدرسين :

- الأطفال غير المدرسين في الوسط القروي وخاصة الفتيات منهم ؛
  - الأطفال في وضعية شغل مبكر ؛
  - الأطفال في وضعية صعبة (أطفال الشوارع ونزلاء مراكز حماية الطفولة) ؛
  - الأطفال الرحل ؛
  - الأطفال ذوي الحاجات الخاصة ؛
  - أطفال الهجرة.
- تحديد أولويات التدخل من خلال بلورة معطيات الخريطة التربوية على صعيد أكثر قربا وبمشاركة الفاعلين المباشرين الجهة / الإقليم ثم الجماعة.

## 2- الإشكالات والاختلالات المسجلة

استطاع برنامج التربية غير النظامية كورش تربوي مفتوح أن يؤسس لنفسه مقاربات تدبيرية على المستويين التنظيمي والبيداغوجي، تقوم من جهة على احترام المبادئ المتعارف عليها في مجال التربية الأساسية كما تم اعتمادها دوليا من خلال اللقاءات والمنتديات الدولية المنعقدة في الموضوع، ومن جهة أخرى على الانطلاق من الواقع الفعلي لشراائح الأطفال المستهدفين بكل تحدياته وackerاهاته.

ولقد مكن العمل وفق هذا التوجه من بلوحة رؤية للتدخل تسير في خطين متكمالين، يرسم أولهما إطار التدخل محددا نوعية المتدخلين ونمذج التدخل الملائم وضوابطه المحددة. ويرسم ثانياًهما مضمون التدخل والكيفية المنهجية والبيداغوجية التي ينبغي أن ينجذ بها هذا المضمون.

غير أن تجربة العمل في الميدان، وعلى مدى أزيد من عقد من الزمن، قد كشفت عن وجود اختلالات ترتبط ببعض الإشكالات الكبرى كانت وراء عدم التمكن من توسيع مجال التدخل وتحقيق الأهداف المنشودة في الآجال المقررة لها، إنها اختلالات وإشكالات تطال كلاً من الأطفال المستفيدين والمتدخلين، مثلما تطال النظام المعتمد في التدبير وقيادة برامج التدخل، والجدول التالي يبرز هذه الاختلالات والإشكالات بصورة مركزة :

## 1.2. بالنسبة لبرنامج الفرصة الثانية:

المتدخلون	المكتسبات	الإشكالات والاختلالات	حلول مقترحة
المستفيدين	<ul style="list-style-type: none"> <li>التعريف بالفنان المستهدف وبارز إشكالية عدم التمدرس مع تسلیط الضوء على مختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>صعوبة الاستقطاب للأطفال المستهدفين نظراً للتشتت الجغرافي.</li> <li>عدم التجانس وتنوع الوضعيّات والانتظارات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>ضبط خريطة عدم التمدرس على المستوى الوطني.</li> <li>إنجاز دراسات لتنفيذ ورصد الحاجات وضبط الانتظارات.</li> </ul>
المশطرون	<ul style="list-style-type: none"> <li>إتاحة فرصة لحاملي الشهادات للانخراط في مشاريع تنموية.</li> <li>وتوظيف فرص الشغل لهؤلاء.</li> <li>تطوير كفايات مهنية وسوسيوتروبولوجية خاصة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>حركة ملحوظة وعدم الاستقرار في العمل نتيجة غياب آفاق مهنية واضحة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تطوير نظام التعاقد وإرساء التعاقد المباشر مع الأكاديميات.</li> <li>الإدماج في سلك تكوين المدرسين.</li> <li>التوظيف المباشر بناء على الخبرة الميدانية.</li> </ul>
الجمعيات	<ul style="list-style-type: none"> <li>تطوير قدرات تدبيرية وتربيوية في مجال تدبير البرامج والعمل التربوي.</li> <li>بروز جمعيات ناجحة استطاعت تطوير تجربة متقدمة ومتقدمة في الميدان.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>اكتفاء أغلب الجمعيات العاملة بمحو أمية الصغار واليافعين دون الاهتمام بمشاريع ذات طبيعة تأهيلية للإدماج.</li> <li>عدم ارقاء الشراكة إلى مستوى التحكم المطلوب في مجال انتقاء الجمعيات وصرف الاعتمادات المفروضة إليها وتتبع وتقدير عملها.</li> <li>عدم الرقي إلى الحصول على نسيج جماعي متحكم في المشروع برأوية تراكمية، توافقية، ومتقدمة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>دعم مادي كاف لتغطية التكاليف للمشاريع.</li> <li>تعزيز تدخل الجمعيات بالتكوين والمصاحبة.</li> <li>اعتماد نظام تصنيف الجمعيات وضبط عملية الانتقاء.</li> </ul>
الحكومة وتدبير	<ul style="list-style-type: none"> <li>إرساء لامركزية تنفيذ البرامج.</li> <li>إحداث اللجن الجماعية والإقليمية.</li> <li>إرساء نظام للتتبع والمواكبة والافتراض.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعقد المساطر الإدارية في صرف الاعتمادات وقدير البرامج.</li> <li>العلاقة بين مختلف الهياكل المتدخلة غير مقننة.</li> <li>غياب التعاقد حول برامج وأهداف</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تبسيط الآليات بما يضمن المرونة ويسهل العلاقة بين مختلف المستويات مركزياً وجهوياً واقليمياً ومحلياً.</li> <li>تزويد الجمعيات بأدوات تدبير المشاريع</li> </ul>
التمويل	<ul style="list-style-type: none"> <li>الموارد المالية المرصودة حالياً رغم ضئالتها مكنت من تحقيق أهداف كمية ونوعية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التمويل الحالي لا يسمح بتحقيق الأهداف الكمية والتوعية المحددة على المدى القريب والتوسيط.</li> <li>الموارد البشرية والمادية على المستوى الجماعي والمحلية غير كافية لتنفيذ وتابع البرامج وعمل الجمعيات بشكل مضبوط وناجع.</li> <li>ضائقة الموارد المالية خارج ميزانية الدولة نظراً لضعف قدرة الجمعيات على البحث عن مصادر تمويل إضافية للتمويل الذاتي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>رفع من الميزانية المخصصة للبرنامج.</li> <li>حث الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على المساهمة في التمويل.</li> </ul>

## 2.2. بالنسبة لسلك الاستدراك:

المتدخلون	المكتسبات	الإشكالات والاختلالات	حلول مقترنة
المستفيدون	<ul style="list-style-type: none"> <li>استقطاب ما يناهز 16.000 مستفيد وادماجه في التعليم النظامي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الظروف السوسيو اقتصادية الصعبة للأطفال.</li> <li>عدم رغبة الآباء في تجسيل ابنائهم في البرنامج.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير دعم اجتماعي للأسر.</li> <li>توفير المستلزمات المدرسية للأطفال.</li> </ul>
المدرسوون	<ul style="list-style-type: none"> <li>انخراط المدرسين في البرنامج.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>صعوبة استقطاب الأطفال.</li> <li>النقص في الموارد البشرية.</li> <li>مشكل التعويضات والتحفيز المادي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>اعتماد نظام تحفيز مشجع.</li> </ul>
الحكامة والتدبير	<ul style="list-style-type: none"> <li>تأكيد القناعة بصعوبة وصول المدرسة وحدتها إلى الأطفال المستهدفين واستقطابهم والاحتفاظ بهم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>ضعف استقطاب المستهدفين</li> <li>تأخر صرف مستحقات المدرسين بسبب عدم رصد الاعتمادات الازمة للبرنامج في الوقت المناسب.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إيجاد آليات لاستقطاب.</li> <li>التحسيس والتعبئة.</li> <li>توفير آليات وإجراءات لصرف المستحقات في الوقت المناسب.</li> </ul>
التمويل		<ul style="list-style-type: none"> <li>عدم رصد الاعتمادات الازمة للبرنامج في الوقت المناسب.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>رصد الاعتمادات الازمة للبرنامج.</li> </ul>

## 3.2. بالنسبة للبرنامج الوطني للحد من الانقطاع عن الدراسة:

المتدخلون	المكتسبات	الإشكالات والاختلالات	حلول مقترنة
المستفيدون	<ul style="list-style-type: none"> <li>استفادة حوالي 450.000 تلميذ من الدعم البيداغوجي (97.5% منهم لم ينقطعوا عن الدراسة وانتقلوا إلى المستوى الأعلى)</li> <li>تجارب ناجحة في الإنصات والدعم الاجتماعي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>نسب عالية من الهدر المدرسي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>محاربة الهدر المدرسي</li> </ul>
المدرسوون	<ul style="list-style-type: none"> <li>التجربة باشكالية عدم التمدرس واستقطاب الأطفال غير المدرسين من خلال عملية «من الطفل إلى الطفل» : إحصاء الأطفال غير المدرسين من طرف التلاميذ</li> <li>توفير الدعم للمتعارفين</li> <li>انخراط بعض المدرسين في عملية «من الطفل إلى الطفل»</li> <li>انخراط المدرسين في خلايا اليقطة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هرالة التعويضات عن ساعات الدعم البيداغوجي، مقارنة مع الساعات الإضافية الخصوصية</li> <li>ضعف انخراط المدرسين في البرنامج</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحصيص تعويضات محفزة لساعات الدعم</li> </ul>
الجمعيات	<ul style="list-style-type: none"> <li>انخراط بعض الجمعيات في البرنامج وتطوير تجرب ناجحة، خاصة الإنصات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>ضعف قدرات الجمعيات في مجال الدعم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تطوير ضعف قدرات الجمعيات في مجال الدعم من خلال التكوين ومدهم بالوسائل التدبيرية والبيداغوجية</li> </ul>
الحكامة والتدبير	<ul style="list-style-type: none"> <li>إعداد دلائل إجرائية لتدبير البرنامج</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>غياب النصوص التنظيمية الخاصة بالدعم وصرف التعويضات</li> <li>ضائمة الميزانية المخصصة للبرنامج</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>مؤسسة البرنامج من خلال النصوص التنظيمية و توفير مسطرة صرف تعويضات الدعم البيداغوجي</li> <li>تحصيص تمويل كاف لتنفيذ البرنامج</li> </ul>

### 3- المبادئ الموجة

يرتكز إعداد هذه الوثيقة على منهجية تمت فيها المزاوجة بين الانطلاق من الوضعية الراهنة للعمل في مجال التربية غير النظامية وإبراز مكتسبات التجربة والإكراهات البارزة التي رافقتها وحدت من إمكانيات تطويرها وتوسيعها من جهة، وبين اقتراح بدائل وحلول على شكل عناصر وصفية للوضعية المأمولة الكفيلة بتجاوز الإشكالات والاختلالات المسجلة على مستوى الاختيارات والتدبير وتوسيع العرض وتحفيز الطلب وتحقيق جودة التدخل المنشودة من جهة أخرى.

وقد استند في تصور المدخل الجديد للارتقاء ببرامج التربية غير النظامية وتطوير صيغ تدبيرها على المبادئ الموجة التالية :

- اندراج تربية وتكوين الأطفال غير المدرسين والمنقطعين عن الدراسة ضمن مسؤوليات المنظومة التربوية ؛
- الانطلاق من قناعة أن التصدي الكامل للأمية الكبار مشروط بالتغلب على ظاهرة عدم تمدرس الأطفال، وأن التغلب على هذه الأخيرة مشروط بدوره بالتصدي لظاهرة الانقطاع عن الدراسة ؛
- اعتماد النظرة الشمولية بكيفية يتم معها استيعاب جميع الأطفال غير المدرسين والمنقطعين عن الدراسة ومتعدد فئات الأطفال الموجودين في وضعية خاصة ويحتاجون إلى برامج خاصة أو تكميلية ؛
- إرساء مدرسة متعددة الأساليب وبمستويات متدرجة تسمح بتنوع البرامج وتعدد نماذج التدخل.
- العمل بمقاربة اجتماعية مندمجة تسمح بتدخل جميع الأطراف المعنية من قطاع حكومي ومؤسسات عمومية وخواص ومجتمع مدني ؛
- التركيز على الإدماج واعتماد مبدأ التجسير وفتح المرات مع مختلف القطاعات المعنية.

### 4- آليات التدبير والحكامة

#### 1.4. الوضعية الراهنة:

##### أولاً: برامج التدخل المعتمدة:

بالنسبة للمقاربة العلاجية:

- برنامج الفرصة الثانية الذي يتم بالشراكة مع الجمعيات، ويهدف إلى فتح أقسام للتربية غير النظامية وفق ثلاثة توجهات أساسية :
  - أ- الإدماج المدرسي ؛
  - ب- الإعداد الماقبل مهني ؛
  - ج- تأهيل ومحاربة أمية الأطفال واليافعين المتواجدين في وضعية صعبة.
- برنامج سلك الاستدراك، الذي ينفذ عن طريق الأساتذة ويستهدف إعطاء تكوينات مركزة لفئة التلاميذ المنقطعين حديثاً من أجل إعادة إدماجهم في المنظومة التربوية.

### بالنسبة للمقارنة الوقائية:

- برنامج الحد من الانقطاع عن التمدرس، ويضم ثلاثة مكونات :
  - اليقظة التربوية من خلال إحداث وتأصيل أدوار خلايا اليقظة التربوية بعموم المدارس الابتدائية ؛
  - الدعم التربوي الموجه لللامتحن المهددين بالانقطاع ؛
  - الدعم الاجتماعي لللامتحن الموزعين والواسطة مع العائلات.
- البرنامج الدوري لتعبيئة وتحسيس الفضاء المدرسي ضد ظاهرة عدم التمدرس من خلال عملية إحصاء الأطفال غير المدرسين من طرف التلاميذ المدرسين ”من الطفل إلى الطفل“ والذي يتم إنجازه مرة كل سنتين.

### برنامج دعم المشاريع الجمعوية المتجدد:

انطلق هذا البرنامج منذ موسم 2006-2007، وينفذ بواسطة شراكات مركبة. ويندرج في إطار تنمية ودعم الشراكات ذات النوعية مع هيئات ومؤسسات المجتمع المدني بهدف النهوض بالمشاريع والتجارب الجمعوية المبتكرة التي تقوم على الاندماجية والالتقائية. وبالإضافة إلى جوانب الارتفاع ببرامج التدخل في مجال التربية غير النظامية، يشكل هذا البرنامج كذلك فرصة للرفع من جودة طرق الاشتغال وضبط الجوانب التنظيمية والمسطورة لتدبير ملف الشراكة.

### ثانياً آليات التدبير:

#### على الصعيد المركزي:

- مديرية التربية غير النظامية : تتولى رسم التوجهات الإستراتيجية وإعداد برامج العمل الوطنية والميزانية وإعداد المناهج التربوية ومخططات التكوين.

#### على الصعيد الجهوبي والإقليمي:

- الأكاديمية: تستقبل الميزانية وتنسق خطط العمل الجهوبي مع النيابة، وتفوض الميزانية للنيابات.
- النيابة: تشرف على التدبير المباشر للشراكات وإبرام الاتفاقيات وصرف الدعم للجمعيات، والتابع والتأطير المباشر للأقسام والرازن المفتوحة، ومواصلة تكوين المنشطين.
- المصالح الخارجية: تتولى السهر على تتبع تنفيذ البرامج على الصعيد الجهوبي والإقليمي والمحلي.
- الجمعية الشريكية: تقوم باستقطاب المستفيدين، وتدبير وتتبع الأقسام، وبالتعاقد مع المنشطين، وتدبير العلاقة والتواصل مع النيابة من أجل تفعيل الشراكة موضوع الاتفاقية بينهما.

### ثالثاً: الاختلالات المسجلة:

بالنسبة للبرامج:

برنامجه الفرصة الثانية:

- عدم قدرة البرنامج على استهداف دقيق لفئات الأطفال غير المدرسين المرتبطة بالبرامج الأربع المعتمدة من أجل تفادي تعددية البروفايل داخل الفصل الواحد ؛
- تعدد مهمة الإدماج المدرسي بالنسبة للفئة العمرية أكثر من 9 سنوات ؛
- تشتت المستهدفين المحتملين وصعوبة الاستقطاب ؛
- ارتباط عدم التمدرس بالظروف والوضعيات الاجتماعية الهشة ؛
- غياب الإشهاد للمستفيدين من البرنامج ؛
- تعدد المسالك من أجل الإدماج المدرسي ؛
- عدم وضوح العرض التربوي بالنسبة للفئة المؤهلة للإدماج المهني ؛
- عدم تمكّن البرنامج من استهداف فئات أخرى من الأطفال غير المدرسين، كالرحل وأطفال الجالية وغير المرافقين *Mineurs Non Accompagnés* في وضعية إعاقة.

برنامجه لسلك الاستدراك:

لم يتوقف البرنامج للوصول إلى الأهداف التي سطرها بسبب :

- ضعف التغطية الإعلامية والتواصلية التي رافقت البرنامج ؛
- الاقتصر على هيئة التدريس ؛
- عدم إشراك فعاليات المجتمع المدني ؛
- إشكالية ملائمة التوقيت وتكونين القسم ؛
- عدم الاستجابة للإكراهات المادية للتلاميذ والأسر.

برنامجه التصدي للهدر المدرسي:

- ما عدا بعض المعينات التربوية، هناك غياب لنهج خاص بالبرنامج
  - تعدد مستويات البرنامج وتعقدها (التربوي، النفسي، الاجتماعي، الاقتصادي)
  - ضعف تغطية الحاجيات التكوينية لمكونات البرنامج، خاصة أعضاء خلايا اليقظة
- ضرورة أن يشمل البرنامج كذلك السلك الإعدادي التأهيلي، وربط ذلك بمختلف المتطلبات المتصلة بهذا الامتداد .

بالنسبة لآليات التدبير:

على المستوى التنظيمي:

- غياب نصوص قانونية مؤطرة لتدبير مجال التربية غير النظامية ؛
- غياب التعاقد المتمركز حول النتائج بين المديرية والأكاديمية حول برامج العمل التي يتم وفقها تفويض الإعانت للأكاديميات ؛
- غياب مأسسة المراكز والصالح المكفلة بال التربية غير النظامية يضعف من وضعها تجاه باقي المصالح خاصة المالية وفي القدرة على الالتزامات تجاه الشركاء.

على مستوى التدبير المالي:

- اختلالات في العلاقة بين الأكاديمية والنيابة بالنسبة للتوزيع والتفويض الأولي لالاعتمادات وفي مراحل صرفها ؛
- وبالنسبة للعلاقة بين النيابة والجمعية : يسجل غياب الرونة في صرف الدعم ؛ بالإضافة إلى الآماد الطويلة في تحصيل أشطر الدعم، مما ينتج عنه تراكم المتأخرات وانصراف المتدخلين عن مواصلة الانخراط في البرنامج ؛
- غياب مساطر موحدة ومعتمدة لدى أطراف العملية (المراقبة المالية، النيابة، الجمعية) يعطي تضاربا في التأويل ويسبب في ضياع الوقت وفي هدر مجهودات مختلف الأطراف ؛

على مستوى الجمعيات:

- نقص تأهيل الجمعيات في جوانب تدبير البرامج على مستويات الإشراف والتتبع والبحث عن موارد ومشاريع مكملة لبرامج التربية غير النظامية ؛
- ضعف الموارد المادية والبشرية التي تسخر لفائدة برامج التربية غير النظامية ؛
- ضعف قدرات تأطير البرامج وقلما تخصص الجمعيات أشخاصا تربط مسؤوليتهم بالتتبع المباشر لبرامج التربية غير النظامية ؛
- غياب تصور تكاملی للالشتغال في برنامج التربية غير النظامية يقوم على أساس مشروع تنموي مندمج يربط التكوين بالاندماج السوسيومهني ؛
- غياب الوضوح في العلاقة مع المنشط خاصة بالنسبة لمسألة مسطرة التعاقد التي لا تتحترم الضوابط والشروط الأساسية للتشغيل (الضمان الاجتماعي والتأمين...).

## 2.4. الوضعية المأمولة:

ومن أجل إمكانية تذليل وتجاوز الكثير من الاختلالات التي تم رصدها، بما يمكن من رفع منسوب الحكامة في طرق تصريف وتدبير البرامج، يقترح ما يلي :

**بالنسبة للبرامج:**

### برنامج الفرصة الثانية

- إعادة إحياء برنامج سلك الاستدراك واعطاوه شروط النجاح ;
- التركيز على فئة الأطفال غير المدرسين من فئة 6-11 سنة واستهدافهم المباشر من أجل الإدماج المدرسي تزامنا مع المدة المحددة للبرنامج الاستعجالي للوزارة ;
- الاستهداف المباشر لفئة 9-15 من أجل تيسير سبل إدماجها ضمن مسارات التكوين المهني ;
- الحفاظ على تعددية العرض التربوي مع استهداف أدق لتكوينات عدم التمدرس خاصة لدى :
  - الأطفال في وضعية تشغيل ؛
  - أطفال الشوارع ؛
  - أطفال الرحل ؛
  - أطفال العجالية وغير المرفقين ؛
  - الأطفال في وضعية إعاقة .

### برنامج أحد من الانقطاع المدرسي

- مواصلة البرنامج الوطني للحد من الانقطاع عن التمدرس، في سياق المشروع 5 من البرنامج الاستعجالي ؛
- إطلاق برنامج الاستقطاب والمواكبة المدرسية بالشراكة مع الجمعيات، بدءا بالبؤر التي تشهد نسبا عالية من الهدر المدرسي وعدم التمدرس.

وفي سياق سن سياسة القرب في مجال محاربة عدم التمدرس وتوفير التربية للجميع، بما يعزز ويفصل التواجد الميداني لبرامج التربية غير النظامية، ويبيرز عطاء التجربة المكتسبة إن على مستوى الوزارة، أو بالنسبة للتجارب الجماعية المتميزة، يرتفع : إحداث مراكز جهوية للتربية غير النظامية، باعتبارها فضاءات للتربية والتكوين والإدماج السوسيومهني للشباب واليافعين، تدبر وتسيير بتنسيق مباشر ومتعاقد بشأنه بين الإدارة وجمعيات المجتمع المدني.

بالنسبة لآليات التدبير:

على مستوى المساطر:

- وضع النصوص القانونية والتنظيمية بشأن تدبير مختلف برامج التدخل ؛
- إعداد دليل الإجراءات التنظيمية للمجال ؛
- وضع الهيكلة التنظيمية للوكالة الوطنية لدعم التمدرس وللتربيـة الأساسية واعداد القانون الأساسي للوكالة وللهيـاكل التابعة لها ؛
- إعداد النظام المالي المستقل لتسـيير الوكالة الوطنية والهيـاكل التابعة لها.

على مستوى البنية الهيكلية:

في شأن هذه النقطة، يمكن اقتراح ما يلي :

على الصعيد المركزي: اقتراح إحداث وكالة وطنية لدعم التمدرس وللتربيـة الأساسية، باعتبارها مؤسسة إدارية تابعة لوزارة التربية الوطنية ذات استقلالية مالية (مرفق للدولة مـسـير بصورة مستقلة SEGMA) و تتوفر على :

- هيكلة إدارية خفيفة وعلى موارد مادية وبشرية على الصعيد المركزي، بالإضافة إلى مراكز جهوية ومصالح تابعة لها على الصعيد الجهوي والإقليمي.

المهام:

- قيادة الاستراتيجية الوطنية وإدارة الهيـاكل التابعة للوكالة ؛

- بلورة التوجهات وخطط العمل ؛

- وضع البرامج والمناهج ؛

- وضع الإطار القانوني والتنظيمي لتنفيذ البرامج ؛

- التخطيط والبرمجة ؛

- التتبع والمراقبة ؛

- تدبير الإحصاءات والمؤشرات ؛

- الارتقاء بعلاقات الالتقائية مع القطاع الخاص ومع القطاعات ذات الصلة (التكوين المهني، الفلاحة، الصناعة التقليدية...).

- التدبير المباشر للموارد المالية والميزانية.

- على المستوى الجهوي : اقتراح إحداث مركز جهوي لدعم التمدرس وللتربيـة الأساسية بكل الجهات الإدارية للمملكة، ويتكون من بنية إدارية مؤهلة تعمل بالتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين.

• المهام :

- تنفيذ الاستراتيجية ؛
- بلورة مخططات العمل السنوية بالتنسيق مع "الوحدة الإقليمية" ؛
- تنسيق العمل مع القطاعات واللجن الجهوية والإقليمية ولجن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛
- إبرام الشراكات والسهر على تدبيرها ؛
- البحث عن تمويلات (الاحتضان) ؛
- التتبع والتأطير الميداني ؛
- التنسيق مع فعاليات المجتمع المدني .

• على المستوى الإقليمي : اقتراح إحداث وحدة إدارية تابعة للمركز الجهوي لدعم التمدرس وللتنمية الأساسية، تعمل بالتنسيق مع النيابة الإقليمية.

• المهام :

- تتبع تنفيذ مخطط العمل الإقليمي ؛
- التنسيق بين المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي ؛
- تتبع تنفيذ برامج الشراكة مع الجمعيات ؛
- تنظيم الحملات التحسيسية والتعبوية ؛
- البحث عن الشركاء والداعمين ؛
- البحث عن موارد إضافية ؛
- دعم مبادرات المجتمع المدني ؛
- إعداد الخريطة .

• على مستوى الجماعة الترابية : اقتراح إحداث خلية تنسيق متحركة تابعة للمصلحة الإقليمية وتعمل على مستوى الجماعة المحلية.

• المهام :

- إعداد خريطة التدخل المباشر ؛
- التواصل مع الأسر والساكنة المحلية ؛
- التعبئة والتحسيس والرافعة ؛
- إشراك فعاليات المجتمع المدني المحلي .

## 5- النماذج البيداغوجية:

استناداً إلى الطبيعة الركبة للفئة المستهدفة من التربية غير النظامية، والتي يصعب التعامل معها بالاقتصر بشكل محض على العمل الإداري والتربوي الاعتيادي، تم بناء مقاربات بيداغوجية خاصة تأخذ بعين الاعتبار وضعية الأطفال، وتزدوج في الوقت نفسه بين هاجس اكتساب التعلمات الأساسية، وهاجس الإدماج الذي يجسد بامتياز كبير الفلسفة الحقيقة للتربية غير النظامية. وقد أتاح هذا التوجه بناء تصور بيداغوجي ملائم للاشتغال لفائدة مختلف فئات الأطفال المستهدفين، أفضى بدوره إلى وضع هندسة بيداغوجية مرتنة معززة بانتاج عدد بيداغوجية ضمت مناهج تربوية متنوعة ومكيفة، إلى جانب إعداد خطة لتكوين المتدخلين المشرفين على تدبير الفصول الدراسية غير النظامية، تنطلق من الميدان أساساً بهدف العودة إلى هذا الميدان برؤية تصحيحية ارتقائية تتوكى تحسين أداء المتدخلين وتطوير تعلمات الأطفال المستفيدين. والجدول التالي يعرض باختصار للنماذج البيداغوجية في وضعيها الحالي والمأمول :

النقد والشهادة	طرق التنشيط والتعليم	النهاج التربوي	الوضعية المأهولة
<p><b>التكوين والتأثير التربوي</b></p> <p><b>النهاج التربوي</b></p>	<p><b>النقد والشهادة</b></p> <p><b>طرق التنشيط والتعليم</b></p> <p><b>النهاج التربوي</b></p>	<p><b>النهاج التربوي</b></p> <p><b>النقد والشهادة</b></p> <p><b>طرق التنشيط والتعليم</b></p>	<p><b>النهاج التربوي</b></p> <p><b>النقد والشهادة</b></p> <p><b>طرق التنشيط والتعليم</b></p>
<p><b>التكوين والتأثير التربوي</b></p> <p><b>النهاج التربوي</b></p> <p><b>النقد والشهادة</b></p>	<p><b>النهاج التربوي</b></p> <p><b>طرق التنشيط والتعليم</b></p> <p><b>النقد والشهادة</b></p>	<p><b>النهاج التربوي</b></p> <p><b>النقد والشهادة</b></p> <p><b>طرق التنشيط والتعليم</b></p>	<p><b>النهاج التربوي</b></p> <p><b>النقد والشهادة</b></p> <p><b>طرق التنشيط والتعليم</b></p>
<p><b>النقد والشهادة</b></p> <p><b>طرق التنشيط والتعليم</b></p> <p><b>النهاج التربوي</b></p>	<p><b>النهاج التربوي</b></p> <p><b>طرق التنشيط والتعليم</b></p> <p><b>النقد والشهادة</b></p>	<p><b>النهاج التربوي</b></p> <p><b>النقد والشهادة</b></p> <p><b>طرق التنشيط والتعليم</b></p>	<p><b>النهاج التربوي</b></p> <p><b>النقد والشهادة</b></p> <p><b>طرق التنشيط والتعليم</b></p>

## 6- بنية العرض والطلب:

### 1.6. منهجية الاستهداف

يقصد بالعرض التربوي في مجال التربية غير النظامية الإمكانيات المادية والبشرية التي توفرها المديرية من بنيات تحتية وجمعيات شريكة مدعمة وموارد بشرية قصد الاستجابة للطلب الاجتماعي المعبّر عنه من طرف الفئة العمرية 6-15 سنة الموجودة خارج المدرسة. ويتم إنشاش الطلب والإقبال على التربية غير النظامية من خلال تنظيم حملات دورية للتعبئة والتحسيس وتقديم الدعم الاجتماعي للمستفيدين وخاصة توعير المحفظات المدرسية. كما تسعى المديرية إلى الملائمة بين العرض والطلب من خلال توظيف الإمكانيات المتاحة في قطاع التعليم المدرسي كالحجرات الدراسية الفارغة مثلاً.

### العرض والطلب في برامج التربية غير النظامية

الطلب	العرض	الوضعية
منهجية الاستجابة للطلب	الفئة المستهدفة حسب كل برنامج	
<ul style="list-style-type: none"> <li>تقييم حصيلة نهاية السنة التربوية لبرامج التربية غير النظامية؛</li> <li>إعداد الخريطة التوقعية لبرامج التربية غير النظامية؛</li> <li>توزيع الاعتمادات المالية على الأكاديميات والنيابات؛</li> <li>تنظيم عملية انتقاء الجمعيات الشريكة؛</li> <li>استقطاب الأطفال المستهدفين؛</li> <li>إعداد لوائح المستفيدين؛</li> <li>تحديد مراكز التربية غير النظامية؛</li> <li>تنظيم اليوم الوطني لانطلاق برنامج التربية غير النظامية.</li> </ul>	<p>6-8 سنوات</p> <p>11-9 سنة</p> <p>15-12 سنة</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>البيات التحتية: <ul style="list-style-type: none"> <li>- عدد المراكز 904 مركزاً.</li> </ul> </li> <li>الجمعيات الشريكة المدعمة: <ul style="list-style-type: none"> <li>- عدد الجمعيات 256.</li> </ul> </li> <li>الموارد البشرية: <ul style="list-style-type: none"> <li>- عدد المنشطين 807</li> <li>- عدد المشرفين بالجمعيات 256</li> <li>- عدد أطر المراقبة والتأطير 103.</li> </ul> </li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>المحفزات وآليات الاستقطاب</li> <li>- توفير المحافظ واللوازم المدرسية؛</li> <li>- توفير الإطعام المدرسي؛</li> <li>- توفير النقل المدرسي؛</li> <li>- توفير المساعدات المادية للأسر الفقيرة.</li> </ul> <p>من حيث الكلفة يتم اعتماد على ما هو معمول به في التعليم النظامي</p>		<ul style="list-style-type: none"> <li>تأهيل العرض التربوي القائم من خلال:</li> <li>- تطوير العرض التربوي في مجموع التراب الوطني بالرفع من عدد المراكز؛</li> <li>- التعاقد مع المنشطين؛</li> <li>- تعيين أطر خاصة بالتأطير والمراقبة التربوية.</li> <li>توفير بنيات تertiary جديدة من خلال:</li> <li>- بناء مراكز التربية غير النظامية في الوسط القرى وفي الوسط الشبه الحضري؛</li> <li>- تقديم دعم مالي للجمعيات لتمكينها من إنشاء مقرات للتدريس؛</li> <li>- استغلال الحجرات الشاغرة</li> <li>- استغلال الموسسات المغلقة</li> </ul>

### العرض من حيث البنية التحتية: مراكز التربية غير النظامية

الوضعية المبتغاة	الوضعية الراهنة
<ul style="list-style-type: none"> <li>استغلال الحجرات الشاغرة ووضعها رهن إشارة الجمعيات الشريكية</li> <li>استغلال المدارس المغلقة</li> <li>كراء المقرات</li> <li>بناء مراكز التربية غير النظامية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>أطفال التربية غير النظامية يدرسون داخل مراكز سواء بالحجرات الشاغرة بالمدارس الابتدائية أو بمقرات توفرها الجمعيات الشريكية.</li> <li>وقد بلغ عدد هذه المراكز 904 مركزا.</li> <li>- أعداد المراكز بالوسط الحضري : 479</li> <li>- أعداد المراكز بالوسط القروي : 425</li> </ul>

### العرض من حيث الجمعيات الشريكية المدعمة:

الوضعية المبتغاة	الوضعية الراهنة
<ul style="list-style-type: none"> <li>التعاقد مع الجمعيات المؤهلة بناء على دفتر تحملات شامل.</li> <li>تأهيل الجمعيات لتصبح متخصصة في مجالات محددة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>بلغ عدد الجمعيات الشريكية المدعمة 256 بموسم الموسم الدراسي 2007/2008.</li> <li>عدد النشطين 807.</li> </ul>

### العرض من حيث الموارد البشرية:

الوضعية المبتغاة	الوضعية الراهنة
<ul style="list-style-type: none"> <li>إحداث سلك للتكوين الأساسي للمنشطين بشراكة.</li> <li>وضع إطار قانوني خاص بالتعاقد مع المنشطين.</li> <li>تعيين أطر خاصة بالتأطير والمراقبة التربوية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>عدد المنشطين 807</li> <li>عدد المشرفين بالجمعيات 256</li> <li>عدد أطر الناطير والمراقبة 103</li> </ul>

## منهجية الاستجابة للطلب:

الوضعية الراهنة	الوضعية المتغيرة
<p><b>التعبة والتحسيس:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الاستمرار في عمليات التعبة والتحسيس العامل بها حالياً سواء على المستوى المركزي أو الجهوي؛</li> <li>- تنظيم عملية من الطفل إلى الطفل كل سنتين؛</li> <li>- العمل على إيجاد حلول عملية لفائدة الأطفال الذين تم إحصاؤهم؛</li> <li>- تنظيم قافلة وطنية سنوية للحد من ظاهرة عدم التمدرس.</li> </ul>	<p>يتم إنعاش الطلب والإقبال على التربية غير النظامية من خلال تنظيم حملات دورية للتعبة والتحسيس على المستوى المركزي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تنظيم عملية من الطفل إلى الطفل بتنسيق مع الأكاديميات؛</li> <li>- تنظيم أنشطة إشعاعية وتواصلية عبر الإعلام.</li> </ul>
<p><b>الدعم الاجتماعي</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- توفير المحافظ واللوازم المدرسية؛</li> <li>- توفير الإطعام المدرسي؛</li> <li>- توفير النقل المدرسي؛</li> <li>- توفير المساعدات المادية للأسر الفقيرة.</li> </ul>	<p>• على المستوى الجهوي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- عقد لقاءات تواصلية مع مختلف الفاعلين من أجل استقطاب فئات أوسع من المستفيددين</li> <li>- استعمال الوسائل السمعية كالإذاعات الجهوية لبث الإعلان عن استمرار حملات التسجيل</li> <li>- تكثيف الحملة التحسيسية وتوسيع نطاقها لافتات وملصقات بالنيابات ومقرات الجماعات والجمعيات والمؤسسات التعليمية</li> </ul>
	<p><b>الدعم الاجتماعي</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- اقتناء وتوزيع محافظ ولوازم مدرسية؛</li> </ul>

## 2.6. إسقاطات حاجيات برامج التربية غير النظامية:

#### 1.2.6. المنهجية المعتمدة في الإسقاطات

## العناصر المعتمدة في الفرضيات:

- أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين
  - البرنامج الاستعجالي
  - نسبة الاستقطاب في تزايد
  - الكلفة الفردية 6000 درهم/للطفل
  - مدة التكوين ثلاثة سنوات.

## الكلفة الفردية

وقد تم تحديد الكلفة الفردية لكل مستفيد بناء على المعطيات التالية :

الكلفة المقترحة	الكلفة الحالية	
	في التعليم النظامي	في التربية غير النظامية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• 6000 درهم للطفل سنوياً موزعة كـما يلي :</li> <li>• 50 % تخصص لأجرة المنشط</li> <li>• 20 % تخصص للاستثمار</li> <li>• 15 % تخصص للدعم الاجتماعي</li> <li>• 15 % تخصص لتحسين الجودة، التقويم والإشراف</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ما بين 5000 درهم / للطفل في التعليم العمومي و 10000 درهم / للطفل في التعليم الخصوصي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ما بين 700 و 8000 درهم للطفل</li> </ul>

## نسب التدفق:

- نسبة النجاح % 70 ،
- نسبة التكرار % 0 ،
- نسبة الانقطاع % 10 ،
- نسبة الإدماج في المستوى الأول والثاني % 10 ،
- نسبة الإدماج في المستوى الأول والثاني % 10 .

مكنت إسقاطات أعداد تلاميذ الفئة العمرية 6-16 سنة إلى حدود سنة 2014 من :

- تحديد أعداد الأطفال غير المدرسين من نفس الفئة العمرية ،
- تحديد عدد أطفال الفئة المستهدفة 9-15 سنة من برنامج التربية غير النظامية ،
- تحديد أعداد المستفيدين من برنامج التربية غير النظامية ،
- تقدير الحاجيات السنوية من التمويل .

## 2.2.6. برنامج مدرسة الفرصة الثانية

### سيناريوهات التطور المستقبلي

تم بناء سيناريوهات تطور برنامج التربية غير النظامية أخذًا بعين الاعتبار :

- تطور النظام التربوي وفق وضعيته الحالية ،
- الأهداف المسيطرة في الميثاق الوطني للتربية والتكتون ،
- الأهداف المتضمنة في البرنامج الاستعجالي .

وقد تم تدارس 3 سيناريوهات :

- سيناريو 1: تفاؤلي ،
- سيناريو 2: عادي ،
- سيناريو 3: بطيء .

## برنامج الإدماج الفوري والمواكبة

### سيناريو 1: تفاؤلي

المجموع	2012	2011	2010	2009	6	أطفال الفئة العمرية 6-8 سنة غير المدرسين
171150	36962	40843	44728	48616	7	
161996	35835	38940	42051	45170	8	
148865	34144	36187	38238	40297		الفئة العمرية 6-8 سنة غير المدرسة
482011	106941	115970	125017	134084		نسبة الاستقطاب
100,0 %	95,0 %	90,0 %	85,0 %	80,0 %		عدد المستفيدن من برنامج التربية غير النظامية
105 621	37 771	29 721	22 382	15 747		عدد النشطين
2 641	944	743	560	394		الكلفة الفردية لكل مستفيد
8 000	2 000	2 000	2 000	2 000		الاعتماد المالي الإجمالي
211 241 962	75 542 391	59 441 986	44 763 708	31 493 877		

### سيناريو 2: عادي

المجموع	2012	2011	2010	2009	6	أطفال الفئة العمرية 6-8 سنة غير المدرسين
38805	13 014	10 791	8 590	6 410	7	
39578	13 249	11 002	8 771	6 556	8	
40415	13 497	11 230	8 970	6 718		الفئة العمرية 6-8 سنة غير المدرسة
118798	39 759	33 023	26 332	19 684		نسبة الاستقطاب
	85,0 %	75,0 %	65,0 %	55,0 %		عدد المستفيدن من برنامج التربية غير النظامية
86 504	33 795	24 767	17 116	10 826		عدد النشطين
2 163	845	619	428	271		الكلفة الفردية لكل مستفيد
	2 000	2 000	2 000	2 000		الاعتماد المالي الإجمالي
173 008 660	67 590 560	49 534 988	34 231 071	21 652 040		

### سيناريو 3: بطيء

المجموع	2012	2011	2010	2009	6	أطفال الفئة العمرية 6-8 سنة غير المدرسين
25924	8687	7208	5741	4287	7	
26440	8844	7349	5863	4385	8	
26999	9010	7501	5996	4493		الفئة العمرية 6-8 سنة غير المدرسة
79363	26 540	22 058	17 600	13 165		نسبة الاستقطاب
	70,0 %	60,0 %	50,0 %	40,0 %		عدد المستفيدن من برنامج التربية غير النظامية
45 879	18 578	13 235	8 800	5 266		عدد النشطين
1 147	464	331	220	132		الكلفة الفردية لكل مستفيد
	2 000	2 000	2 000	2 000		الاعتماد المالي الإجمالي
91 758 001	37 156 510	26 469 873	17 599 758	10 531 861		

## برنامج التأهيل والإدماج المدرسي

### سيناريو 1: تفاولي

2013	2012	2011	2010	2009	9	أطفال الفئة العمرية 9-11 سنة غير المدرسين
33759	40706	47208	53444	59695	10	
37141	45906	54557	63114	71537	11	
37592	46299	54835	63434	72138		
108492	132911	156600	179992	203369		
100,0 %	90,0 %	80,0 %	70,0 %	60,0 %		
25831	20617	21828	13846	18572		
25831	18555	17463	9692	11143		
1856	1746	969	1114			
16700	15716	8723	10029			
1572	872	1003				
14145	7850	9026				
1570	1805					
60 103	44 741	37 183	20 835	11 143		
2 003	1 491	1 239	694	371		
1 002	746	620	347	186		
6 000	6 000	6 000	6 000	6 000		
360 616 935	268 443 225	223 099 171	125 009 354	66 857 604		

### سيناريو 2: عادي

2013	2012	2011	2010	2009	9	أطفال الفئة العمرية 9-11 سنة غير المدرسين
33759	40706	47208	53444	59695	10	
37141	45906	54557	63114	71537	11	
37592	46299	54835	63434	72138		
108492	132911	156600	179992	203369		
90,0 %	80,0 %	70,0 %	60,0 %	50,0 %		
23668	18088	15469	9422	9286		
1809	1547	942	929			
16280	13922	8480	8357			
1392	848	836				
12530	7632	7521				
1526	1504					
55 679	42 037	33 248	18 707	9 286		
1 856	1 401	1 108	624	310		
928	701	554	312	155		
6 000	6 000	6 000	6 000	6 000		
334 072 459	252 221 276	199 487 093	112 244 787	55 714 670		

## سيناريو 3: بطيء

2013	2012	2011	2010	2009	أطفال الفئة العمرية 9-11 سنة غير المدرسين	النسبة المئوية 9-11 سنة غير المدرسة	نسبة الاستقطاب	المستوى الأول	عدد المسجلين
33759	40706	47208	53444	59695					
37141	45906	54557	63114	71537					
37592	46299	54835	63434	72138					
108492	132911	156600	179992	203369					
27798	17462	22909	10131	18572					
80,0 %	70,0 %	60,0 %	50,0 %	40,0 %					
21825	17105	13644	8780	7429					
1710	1364	878	743						
15394	12280	7902	6686						
1228	790	669							
11052	7112	6017							
1422	1203								
51 210	38 651	29 110	16 209	7 429	مجموع المستفيدين	عدد الأقسام	عدد المشطرين	الكلفة الفردية لكل مستفيد	الاعتماد المالي الإجمالي
1 707	1 288	970	540	248					
853	644	485	270	124					
6 000	6 000	6 000	6 000	6 000					
307 259 123	231 905 085	174 659 255	97 251 634	44 571 736					

## برنامج الإعداد للتكوين المهني ومحو الأمية اليافعين

## سيناريو 1: تفاؤلي

2013	2012	2011	2010	2009	أطفال الفئة العمرية 12-15 سنة غير المدرسين	النسبة المئوية 12-15 سنة غير المدرسة	نسبة الاستقطاب	المستوى الأول	عدد المسجلين
45255	60970	76529	91859	107673					
49905	69876	89626	109356	129674					
57778	85169	112030	139088	166034					
66081	101294	135639	169740	203418					
219019	317309	413824	510043	606799					
100,0 %	90,0 %	80,0 %	70,0 %	60,0 %					
37093	31791	28513	21546	22155					
34997	24349	21844	11981	13293					
2435	2184	1198	1329						
21914	19660	10783	11964						
1966	1078	1196							
17694	9704	10767							
1941	2153								
79 006	56 976	45 789	25 274	13 293	مجموع المستفيدين	عدد الأقسام	عدد المشطرين	الكلفة الفردية لكل مستفيد	الاعتماد المالي الإجمالي
2 634	1 899	1 526	842	443					
1 317	950	763	421	222					
6 000	6 000	6 000	6 000	6 000					
474 038 112	341 856 339	274 732 015	151 643 097	79 758 136					

### سيناريو 2: عادي

2013	2012	2011	2010	2009	12	أطفال الفئة العمرية 12-15 سنة غير المدرسين
45255	60970	76529	91859	107673	13	
49905	69876	89626	109356	129674	14	
57778	85169	112030	139088	166034	15	
66081	101294	135639	169740	203418	الفئة العمرية 12-15 سنة غير المدرسة	
219019	317309	413824	510043	606799	نسبة الاستقطاب	
90,0 %	80,0 %	70,0 %	60,0 %	50,0 %	المستوى الأول	
32159	23614	19381	11599	11078	المستوى الثاني	
2361	1938	1160	1108		المستوى الثاني	
21253	17443	10439	9970		عدد المسجلون	
1744	1044	997				
15699	9395	8973				
1879	1795					
73 216	53 434	40 950	22 676	11 078	مجموع المستفيدين	
2 441	1 781	1 365	756	369	عدد الأقسام	
1 220	891	682	378	185	عدد المشطين	
6 000	6 000	6 000	6 000	6 000	الكلفة الفردية لكل مستفيد	
439 298 676	320 603 892	245 697 163	136 056 608	66 465 113	الاعتماد المالي الإجمالي	

### سيناريو 3: بطيء

2013	2012	2011	2010	2009	12	أطفال الفئة العمرية 12-15 سنة غير المدرسين
45255	60970	76529	91859	107673	13	
49905	69876	89626	109356	129674	14	
57778	85169	112030	139088	166034	15	
66081	101294	135639	169740	203418	الفئة العمرية 12-15 سنة غير المدرسة	
219019	317309	413824	510043	606799	نسبة الاستقطاب	
80,0 %	70,0 %	60,0 %	50,0 %	40,0 %	المستوى الأول	
29674	22254	17108	10773	8862	المستوى الثاني	
2225	1711	1077	886		المستوى الثاني	
20028	15397	9696	7976		عدد المسجلون	
1540	970	798				
13857	8726	7178				
1745	1436					
67 325	49 057	35 857	19 635	8 862	مجموع المستفيدين	
2 244	1 63,05	1 195	655	295	عدد الأقسام	
1 122	818	598	327	148	عدد المشطين	
6 000	6 000	6 000	6 000	6 000	الكلفة الفردية لكل مستفيد	
403 949 718	294 344 109	215 140 176	117 811 514	53 172 091	الاعتماد المالي الإجمالي	

## برنامج الدعم والمواكبة

## التعليم الابتدائي

## سيناريو 1: تفاؤلي

المجموع	2012	2011	2010	2009	التعليم الابتدائي
28 863	7 345	7 258	7 172	7 087	عدد المؤسسات
13 435 819	3 257 861	3 324 348	3 392 191	3 461 420	عدد التلاميذ المسجلين
4 121	1 049	1 036	1 024	1 012	عدد المؤسسات المستهدفة
2 284 089	553 836	565 139	576 673	588 441	عدد التلاميذ المؤسسات المستهدفة
228 409	55 384	56 514	57 667	58 844	عدد التلاميذ المحتمل استهدافهم من البرنامج
	100 %	95 %	90 %	85 %	نسبة الاستهداف
210 990	55 384	53 688	51 901	50 018	عدد التلاميذ المستهدفين من البرنامج
	2 000	2 000	2 000	0,77021 0000	الكلفة الفردية لكل مستفيد
421 979 775	110 767 261	107 376 426	103 801 056	100 035 032	الاعتماد المالي الإجمالي

## سيناريو 2: عادي

المجموع	2012	2011	2010	2009	التعليم الابتدائي
28 863	7 345	7 258	7 172	7 087	عدد المؤسسات
13 435 819	3 257 861	3 324 348	3 392 191	3 461 420	عدد التلاميذ المسجلين
4 121	1 049	1 036	1 024	1 012	عدد المؤسسات المستهدفة
2 284 089	553 836	565 139	576 673	588 441	عدد التلاميذ المؤسسات المستهدفة
228 409	55 384	56 514	57 667	58 844	عدد التلاميذ المحتمل استهدافهم من البرنامج
	85 %	80 %	75 %	70 %	نسبة الاستهداف
176 729	47 076	45 211	43 250	41 191	عدد التلاميذ المستهدفين من البرنامج
	2 000	2 000	2 000	2 000	الكلفة الفردية لكل مستفيد
353 457 096	94 152 172	90 422 254	86 500 880	82 381 791	الاعتماد المالي الإجمالي

## سيناريو 3: بطيء

المجموع	2012	2011	2010	2009	التعليم الابتدائي
28 863	7 345	7 258	7 172	7 087	عدد المؤسسات
13 435 819	3 257 861	3 324 348	3 392 191	3 461 420	عدد التلاميذ المسجلين
4 121	1 049	1 036	1 024	1 012	عدد المؤسسات المستهدفة
2 284 089	553 836	565 139	576 673	588 441	عدد التلاميذ المؤسسات المستهدفة
228 409	55 384	56 514	57 667	58 844	عدد التلاميذ المحتمل استهدافهم من البرنامج
	65 %	60 %	55 %	50 %	نسبة الاستهداف
131 047	35 999	33 908	31 717	29 422	عدد التلاميذ المستهدفين من البرنامج
	2 000	2 000	2 000	2 000	الكلفة الفردية لكل مستفيد
262 093 525	71 998 719	67 816 690	63 433 979	58 844 136	الاعتماد المالي الإجمالي

## التعليم الثانوي الإعدادي

### سيناريو 1: تفاؤلي

المجموع	2012	2011	2010	2009	التعليم الثانوي الإعدادي
6 672	1 802	1 710	1 622	1 539	عدد المؤسسات
5 825 706	1 504 307	1 471 924	1 440 239	1 409 236	عدد التلاميذ المسجلين
3 793	1 024	972	922	875	عدد المؤسسات المستهدفة
3 728 452	962 756	942 032	921 753	901 911	عدد التلاميذ المؤسسات المستهدفة
372 845	96 276	94 203	92 175	90 191	عدد التلاميذ المحتمل استهدافهم من البرنامج
	100 %	95 %	90 %	85 %	نسبة الاستهداف
345 389	96 276	89 493	82 958	76 662	عدد التلاميذ المستهدفين من البرنامج
	2 000	2 000	2 000	2 000	الكلفة الفردية لكل مستفيد
690 777 617	192 551 242	178 985 988	165 915 531	153 324 855	الاعتماد المالي الإجمالي

### سيناريو 2: عادي

المجموع	2012	2011	2010	2009	التعليم الثانوي الإعدادي
6 672	1 802	1 710	1 622	1 539	عدد المؤسسات
5 825 706	1 504 307	1 471 924	1 440 239	1 409 236	عدد التلاميذ المسجلين
3 793	1 024	972	922	875	عدد المؤسسات المستهدفة
3 728 452	962 756	942 032	921 753	901 911	عدد التلاميذ المؤسسات المستهدفة
372 845	96 276	94 203	92 175	90 191	عدد التلاميذ المحتمل استهدافهم من البرنامج
	85 %	80 %	75 %	70 %	نسبة الاستهداف
289 462	81 834	75 363	69 131	63 134	عدد التلاميذ المستهدفين من البرنامج
	2 000	2 000	2 000	2 000	الكلفة الفردية لكل مستفيد
578 924 069	163 668 556	150 725 043	138 262 943	126 267 528	الاعتماد المالي الإجمالي

### سيناريو 3: بطيء

المجموع	2012	2011	2010	2009	التعليم الثانوي الإعدادي
6 672	1 802	1 710	1 622	1 539	عدد المؤسسات
5 825 706	1 504 307	1 471 924	1 440 239	1 409 236	عدد التلاميذ المسجلين
3 793	1 024	972	922	875	عدد المؤسسات المستهدفة
3 728 452	962 756	942 032	921 753	901 911	عدد التلاميذ المؤسسات المستهدفة
372 845	96 276	94 203	92 175	90 191	عدد التلاميذ المحتمل استهدافهم من البرنامج
	65 %	60 %	55 %	50 %	نسبة الاستهداف
214 893	62 579	56 522	50 696	45 096	عدد التلاميذ المستهدفين من البرنامج
	2 000	2 000	2 000	2 000	الكلفة الفردية لكل مستفيد
429 786 005	125 158 307	113 043 782	101 392 825	90 191 091	الاعتماد المالي الإجمالي



تقرير مديرية التربية غير النظامية  
وضعية وآفاق برامج  
محو الأمية بالمنطقة

ماي 2009



## المحتويات

43	تقديم
44	أولا- عناصر لتشخيص وضعية برامج محاربة الأمية بالغرب
44	1- مكونات الإستراتيجية المعتمدة في تدبير البرامج وآليات تنفيذها
44	1-1- مكونات الإستراتيجية:
46	2-1- تنفيذ الإستراتيجية:
47	2- الإنجازات
47	2-1- الانجازات الكمية:
47	2-2- الانجازات النوعية:
50	ثانيا- الإشكاليات والتحديات
50	1- الحاجة إلى تحين الاستراتيجية
50	2- عدم استقرار الإطار المؤسسي
51	3- التفاوت في مساهمة المتدخلين والشركاء
52	4- غياب المراقبة العلمية والإعلامية
52	5- ضعف الطلب وغياب الالتقائية بين مشاريع التنمية البشرية
53	6- عدم كفاية الغلاف الزمني المخصص لمحو الأمية
53	7- عدم استقرار المكون وضعف احترافيته
54	8- عدم كفاية وتيرة محو الأمية
55	9- ضعف التمويل وتعقد مساطر صرف الاعتمادات
55	10- غياب تشريع منظم لمحو الأمية
56	ثالثا- مقتراحات للنهوض بمحو الأمية وتعليم الكبار
56	1- إستراتيجية توافقية و منفتحة
56	2- جهاز مشرف يضمن الحكامة الجيدة

56	1-الحكامة
58	2- تدبير البرامج
60	3- انخراط البحث العلمي والإعلام في جهود حمو الأممية
61	4- الانتقال من منطق العرض إلى منطق الطلب
61	5- تصور تربوي-تكويني متكملا
63	6- تنوع البرامج تبعاً لتنوع الفئات المستهدفة
65	7- تحفيز المكونين وتأهيلهم
66	8 - الرفع من وثيرة حمو الأممية
67	9- مواكبة التمويل للرهانات
69	10- وضع تشريعات لتأطير المجال:
69	<b>خلاصة تركيبية للوثيقة</b>
74	<b>ملاحق</b>

## تقديم

تعتبر الأمية ظاهرة اجتماعية مركبة تمس النسق الاجتماعي بكل مكوناته، وتمثل في مختلف مناحي الحياة اليومية للأفراد والجماعات، متجلية في الفقر والتهميش والعنف وانعدام الوعي بكل أشكاله. وهذا يعرقل المسار التنموي لبلادنا، خاصة وأن الظاهرة تتفشى في صفوف الفئة النشطة، مما يعني أن العنصر البشري الذي نراهن على مشاركته الفعالة والإيجابية في رفع التحدي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي غير مؤهل بفعل الأمية. كما أن أهمية وزن نسبة الأمية في قياس مؤشر التنمية البشرية على المستوى الدولي، جعلت المغرب لا زال يصنف في المراتب الأخيرة نظراً لكونه واحداً من البلدان الإثنى عشر التي تضم  $\frac{3}{4}$  عدد الأميين في العالم، حسب تقرير تبع التربة للجميع الصادر عن منظمة اليونسكو لسنة 2006.

وفي الوقت الحاضر، حيث يقاس مدى تقدم المجتمعات بالمستوى القرائي لدى الأفراد، لم تعد محو الأمية هدفاً في حد ذاته، ولكنه أداة لتمكين المجتمع من شروط الانخراط في عالم اليوم، عالم المعرفة والعلم والتكنولوجيا لمواجهة تحديات الألفية الثالثة. كما تحول مجهود محو الأمية من شأن يخص الأفراد الأميين أو تقع مسؤوليته على عاتق قطاع دون آخر، إلى مجهود مجتمعي يتطلب تعبئة وطنية شاملة ومستمرة، وانخراطاً جماعياً وكلياً.

إن تمكين جميع الأفراد من التعلم ليس مسألة حقوق فقط، بل إنه أيضاً مفتاح المجتمع إلى القرن الواحد والعشرين كما نص على ذلك إعلان هامبورغ لمنظمة اليونسكو سنة 1997<sup>(1)</sup>، باعتباره مدخلاً لإرساء مواطنة نشطة، وشرطًا لمشاركة النساء والرجال مشاركة فعالة في إنشاء وتطوير الممارسة الديمقراطية، وفي تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، وفي تأهيل المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي. وهذا من شأنه تمكين المجتمع من توفير شروط الحوار والانفتاح وإرساء ثقافة السلم والتسامح، إضافة إلى غرس قيم الانتماء والهوية وقبول الاختلاف. وهذه كلها قيم لا يمكن لعجلة التنمية أن تقدم بدونها، مما يتطلب من المجتمع بكل مكوناته العمل على إعداد كل الظروف الملائمة والضرورية لضمان تعليم ملائم وجيد ومستمر لفائدة الجميع.

1 ينص إعلان هامبورغ في القرار 11 منه على ما يلي : « إن محو الأمية - المراد به بوجه عام توفير المعرفة والمهارات الأساسية اللازمة للجميع في عالم سريع التغير - يعتبر حقاً من حقوق الإنسان الأساسية »، UNESCO 1997, The Hamburg Declaration on Adult Learning (CONFINTEA

7 ، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2006، القرائية من أجل الحياة، ص 136.

## أولاً- عناصر لتشخيص وضعية برامج محاربة الأمية بال المغرب

يتناول هذا الجزء في فقرته الأولى مكونات الإستراتيجية المعتمدة في تدبير البرامج وأليات تنفيذها، بينما تقدم الفقرة الثانية أهم الإنجازات الكمية والنوعية التي تحققت خلال السنوات الأخيرة.

### 1- مكونات الإستراتيجية المعتمدة في تدبير البرامج وأليات تنفيذها

#### 1-1- مكونات الإستراتيجية:

منذ فجر الاستقلال والجهود تتواتي من أجل القضاء على الأمية بال المغرب. غير أن إسناد ملف محاربة الأمية لقطاعات مختلفة وانتقاله بين العديد من الإدارات دون مدها بالوسائل المادية والبشرية الالزمة خلال العقود الخمس التي تلت الاستقلال، حال دون تحقيق الأهداف المرجوة. لكن منذ صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 2000 والذي يعتبر محاربة الأمية إزاما اجتماعيا للدولة، والدعامة الأساسية الثانية لصلاح التعليم والنهوض بال التربية والتكوين في المغرب، عرف تدبير الملف قفزة نوعية من خلال إحداث كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية وبال التربية غير النظامية في سنة 2002 التي عملت على أجرأة مقتضيات الميثاق الوطني في هذا المجال، وتنسيق الجهود لخلق ديناميكية وتعبئة وطنية شاملة حول قضية محو الأمية. وقد توجت هذه الجهود بإرساء عدد من المبادرات أهمها :

- الرسالة الملكية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة مناسبة انطلاق مسيرة النور في أكتوبر 2003، والتي تعتبر بمثابة خارطة الطريق في مجال محو الأمية والنهوض بال التربية غير النظامية ؛
- اعتماد الحكومة لأول مرة في تاريخ المغرب لاستراتيجية وطنية في مجال محو الأمية والتربية غير النظامية سنة 2002 ؛
- الموافقة الملكية على اعتبار يوم 13 أكتوبر من كل سنة يوما وطنيا لانطلاق البرامج ؛
- إحداث مصالح خارجية للقطاع على مستوى الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية التابعة لوزارة التربية الوطنية.

وتقوم الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية على أسس مرجعية وطنية ودولية. تمثل الأسس الوطنية في الخطاب الملكي والميثاق الوطني للتربية والتكوين والتصريحات الحكومية والدستور (الفصل 13) وقانون إجبارية التعليم. وتتلخص المرجعية الدولية للإستراتيجية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومحفظ الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، إضافة إلى التوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الدولية المتعلقة بقضية التربية والتكوين عامة ومحو الأمية بشكل خاص.

أما المبادئ التي توجه الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية، فإنها تلخص في العناصر التالية :

- تكامل برامج محاربة الأمية مع باقي برامج التنمية الاجتماعية ؛
- ملاءمة البرامج الوطنية مع الحاجيات الحقيقية للمستفيدين ؛

- الفعالية والنجاعة والتحطيط والبرمجة والتقييم
- المشاركة من خلال تعبئة كل القوى الحية ؛
- تكافؤ الفرص وتقليل الفوارق بين مختلف شرائح المجتمع ؛
- تحقيق التراكم من خلال تثمين التجارب السالفة.

وقد توخت الإستراتيجية الحكومية في مجال محو الأمية تحقيق أهداف طموحة تنطلق من مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وهي كالتالي :

- تقليل نسبة الأمية إلى أقل من 20% في أفق سنة 2010 ؛
- القضاء شبه التام على الأمية في أفق 2015 ؛
- تخفيض نسبة الأمية لدى الساكنة النشطة إلى أقل من 10% في أفق سنة 2010.

ولتنفيذ هذه الإستراتيجية واعطائها بعدها واقعيا، تم إرساءؤها حول عشرة محاور هي :

- إرساء نظام المعلومات: وهو نظام يمكن من تتبع وتنفيذ البرامج على أرض الواقع بشكل آني وتوفير قاعدة للمعطيات محينة حول وضعية الأمية ؛
- الشراكة: وتعتبر أفضل آلية لضمان وتنسيق تدخلات مختلف الفاعلين وكذا تعزيز التعاون والتشاور وتوحيد الجهود بين كل الشركاء ؛
- الاحتضان: وهو شكل من أشكال التدخل يندرج في إطار تقوية التضامن بين مختلف مكونات المجتمع، ويمكن أن يتخذ شكل احتضان فردي، أو جماعي، ويهدف إلى فتح الآفاق أمام كل المبادرات من أجل تسريع وتيرة تنفيذ البرامج أو توفير موارد جديدة خاصة وأن الحاجيات تفوق بكثير الموارد المتوفرة ؛
- التنظيم: وبهم مختلف الهياكل المشرفة على برامج محو الأمية مركزيا ومحليا حيث تضطلع الإدارة المركزية بالتحطيط والتنشيط والتوجيه والتنسيق والتقييم باعتماد مقاربة تشاركية منفتحة مع الهياكل القريبة من الميدان. أي المصالح الخارجية التي تم خلقها على المستوى الجهو والإقليمي بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وبالنيابات الإقليمية لقطاع التربية الوطنية. وإلى جانب المصالح المركزية والمصالح الخارجية للقطاع، هناك هياكل الاستشارة والتوجيه متمثلة في اللجنة الوزارية لمحاربة الأمية وال التربية غير النظامية برئاسة الوزير الأول على المستوى الوطني، واللجنة الإقليمية لمحاربة الأمية وال التربية غير النظامية برئاسة الولاية والعمال على المستوى الإقليمي.
- البرامج التكوينية: التي تمت مراجعتها على أساس علمي يتبني المقاربة الأندراغوجية، وأساس ميداني يأخذ بعين الاعتبار حاجيات المستهدفين في سياقاتها المتنوعة ؛
- التكوين: يعتبر تكوين مكوني محو الأمية من أهم المحاور التي يعتمدتها القطاع تونيا لإنكباب المكونين المعرف والتكنيات الضرورية في مجالات التنشيط والتواصل والتكوين والتحطيط والتدبير

والتقييم على مختلف مستوياتها :

- **التعاون الدولي:** وهو مصدر من مصادر التمويل، ومجال لتبادل التجارب مع دول أخرى، وسبيل لنقل كفايات الأطر الوطنية في مجال إعداد البرامج وصياغة المناهج وتدبير المشاريع ؛
- **التعبئة والتواصل:** يعتبر تكوين المكونين من خلال فتح عدة واجهات تواصلية، وإحداث أشكال متنوعة لتعبئة جميع قوى المجتمع حول أهداف الإستراتيجية ؛
- **التقييم والافتراض والمراقبة:** وبهدف إلى ضمان حسن تنفيذ البرامج والسهر على جودتها ، وذلك باعتماد مراقبة داخلية تقوم بها أطر المصالح المركزية والمصالح الخارجية، أو باللجوء لتقييم خارجي تنجزه مكاتب الدراسات المتخصصة.
- **التنمية الاجتماعية المندمجة:** وهي تجسيد للوعي بضرورة إسهام التعليم والتعلم في تأهيل المواطن لتحسين ظروفه المعيشية ولتمكينه من المساهمة في بناء الوطن وتحقيق تنمية بشرية مستدامة. وتشكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بهذا الصدد، إطاراً ملائماً لتفعيل هذا المحور.

## 2- تنفيذ الإستراتيجية:

يتم تنفيذ الإستراتيجية المعتمدة في تدبير محو الأمية من خلال أربعة برامج هي :

- **البرنامج العام:** يتم تنفيذه بتعاون مع قطاع التربية الوطنية عبر استغلال المؤسسات التعليمية كبنيات للاستقبال، ومساهمة المدرسين وأطر الإدارة والمراقبة التربوية في تنفيذ البرنامج وتتبعه ؛
- **برنامج القطاعات الحكومية:** ينجز بتعاون مع الفاعلين العموميين لفائدة الأئميين المستفیدين من خدماتهم أو المستخدمين لديهم، ويتعلق الأمر بقطاعات الأوقاف والشؤون الإسلامية والتعاون الوطني والشبابية والرياضة والفلاحة والصيد البحري والعدل والقوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة والجماعات المحلية ؛
- **برنامج الجمعيات:** وهو برنامج يوفر الدعم المالي والتربوي والتقني لفائدة المنظمات غير الحكومية المتدخلة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار إما عن طريق الشراكة التعاقدية أو التطوع. وبهدف هذا البرنامج إلى تعزيز آليات المجتمع المدني وتعبيتها من أجل إرساء نظام لمحو الأمية يعني بالتأهيل ويمكن التحريرين الجدد من خلق أنشطة مدرة للدخل.
- **برنامج المقاولات:** يهدف إلى تأهيل الموارد البشرية في مختلف الأنشطة الاقتصادية للمقاولة من خلال تسطير برامج في محو الأمية تسعى لتطوير المعارف والمهارات لدى المستفیدين بغية تحسين المرونة وتنمية التفاني لدى المقاولات..

## 2-الإنجازات

لقد ساعدت إعادة هيكلة قطاع محو الأمية واعتماد إستراتيجية وطنية واضحة الأهداف والآليات على ارتفاع ملحوظ في وتيرة الحد من هذه الظاهرة، وبإمكان تلخيص أهم ما تحقق خلال الفترة 2002-2008 في العناصر التالية :

### 1-الإنجازات الكمية:

لقد مكنت الجهودات الحكومية من تقليل نسب الأمية في صفوف الساكنة (10 سنوات وما فوق) من 43% حسب إحصاء السكان والسكنى لسنة 2004 إلى 38.5% سنة 2006 حسب البحث الوطني حول الأمية وعدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة؛ ثم إلى حوالي 34% نهاية سنة 2008 حسب تقديرات القطاع، أي بتراجع يعادل أكثر من نقطتين كل سنة، فيما لم يكن هذا التراجع يتعدى نقطة واحدة في السنة من قبل. وتعتبر النساء أكثر إقبالاً على برامج محو الأمية، حيث تمثل هذه الفئة أكثر من 80% من مجموع المستفيدات سنوياً، كما أن 50% من المستفيدات هن من الوسط القروي.

### 2-الإنجازات النوعية:

لقد اهتم القطاع في السنوات الأخيرة بالعمل على إرساء دعامتين الجودة، وذلك من خلال التكوين وإعداد المناهج والأدوات التعليمية وتعزيز الشراكة.

### 2-1-على مستوى التكوين:

تطور عدد المستفيدات من التكوين من 500 مكون(ة) خلال موسم 2002-2003 إلى أكثر من 16.000 مكون(ة) خلال موسم 2007-2006. ويمكن تصنيفهن كالتالي :

- مكونو النشطين والمكونين الجهويين والإقليميين ؛
- النشطون والمكونون ؛
- المفتشون المكلفوون بالتتبع والتنسيق والمسؤولون بالأكاديميات والنيابات ؛
- مسؤولو الجمعيات المكلفوون بتدبير البرامج.

## 2-2-2-على مستوى المناهج والوسائل الديداكتيكية:

تتأسس منظومة محو الأمية في بناء المناهج على ما يلي :

- تبني الأندراجوجيا وتميزها عن البيداغوجيا باعتبار خصوصية المعلم الكبير الذي يمتلك تراكمًا هائلًا من التجارب الحياتية التي تؤثر على مساره التعلمى ؛
- اعتماد البعد الحضاري والوظيفي في بناء مضمون المناهج بالانطلاق من انشغالات و حاجيات و مراكز اهتمام الجمهور المستهدف، وعدم اعتبار محو الأمية مجرد «تعليم» لمبادئ القراءة والكتابة والحساب، بل هو تكوين للأفراد يشمل جوانب اجتماعية واقتصادية وصحية... بما فيها التربية على المواطنة، والحقوق والقيم وغيرها ؛
- اعتبار برنامج التكوين أداة للتنمية البشرية ووسيلة للنهوض بالفرد وإدماجه في سيرورة التنمية ؛
- تبني مقاربة لغوية تتيح إمكانية المشاركة الإيجابية والاستمرارية في التعلم ؛
- نهج مقاربة تشاركية في بناء الأدوات والمعدات الديداكتيكية مع الفاعلين.

وفي هذا الصدد تمت مراجعة الكتب المعتمدة (شكلاً ومضموناً) وإعداد كتب قطاعية جديدة خاصة بـ مجال البناء والأشغال العمومية والسياحة والصناعة التقليدية، وأخرى جهوية كمبادرة أولى تروم تدعيم اللامركزية بإدراج الخصوصيات البيئية والجغرافية والسوسيو اقتصادية والثقافية لكل جهة من جهات المملكة في برامج محو الأمية، كما تتوخى الاستجابة الفعلية للحاجيات المختلفة للفئات المستهدفة تبعاً لوقعها الجغرافي. وفي هذا الإطار تم إعداد كتابين جهويين لجهتي الشرق والشمال. ولإضفاء صبغة التجديد على العملية التعليمية-التعلمية، تم توظيف التكنولوجيا السمعية البصرية لخدمة محو الأمية بتحويل مضمون الماددة التعليمية المتوفرة إلى قرصين مدمجين باللغة العربية وأخر بالفرنسية (CDROM) كما تم تحميلها على الموقع الإلكتروني لتمكن أكبر عدد ممكن من استثمارها (plateforme web)، كما تم بناء وتجريب مقاربة المرات اللغوية كمدخل لتعلم اللغة العربية عبر اللغات المحلية. وتنويعاً لصيغ التعلم، ستتنطلق دروس متلفرة في محو الأمية اعتباراً من الموسم المقبل.

ولواصلة مسلسل الإصلاح الذي تبناه القطاع في استراتيجيةه للارتقاء ببرامج محو الأمية والرفع من جودتها وتطويرها وفق المستجدات الوطنية والدولية، قام القطاع خلال هذه السنة بإعداد «مرجعية الكفايات» الخاصة بالتعلم في مجال محو الأمية، كما تم الشروع في بناء مناهج جديدة تأسيساً على هذه الوثيقة . إضافةً لكل ذلك، لا يتوقف القطاع عن إنتاج وتوزيع مجلة «مسيرة النور» والعديد من الكتب المتنوعة لفائدة المتحررين من الأمية.

### 3-2-3- على مستوى الشراكة:

عمل قطاع محو الأمية على تقوية التنسيق مع القطاعات الحكومية عبر تدعيم آليات للعمل المشترك مركزياً ومحلياً. ولم يتوان في تشجيع مبادرات المقاولات و القطاع الخاص والجماعات المحلية من أجل القيام بدورها في هذا الورش الوطني الكبير. كما عمل على تمين نظام الشراكة التعاقدية مع الجمعيات الوطنية والمحالية.

وفي هذا الإطار، أضحت الجمعيات شريكًا أساسياً في مجال محو الأمية حيث أبانت عن الكثير من الفعالية بمساهمتها التميزة كمياً و نوعياً في ما تحقق من الانجازات. وقد عرف برنامج الشراكة مع الجمعيات تطويراً مهماً منذ انطلاقه سنة 1998 إلى اليوم، سواءً من حيث عدد الجمعيات المنخرطة أو من حيث أعداد المستفيدين من محو الأمية؛ إذ انتقل عدد الجمعيات التعاقدية مع القطاع من 8 جمعيات سنة 1998 إلى أكثر من 600 جمعية برسم الموسم 2009-2008. كما أن هذا البرنامج يساهم وحده حالياً بأكثر من 40% من مجموع المستفيدين.

وقد تم وضع نظام لتأهيل وتصنيف الجمعيات يروم تعزيز الشراكة الفاعلة معها وعقلنة استعمال الموارد المتوفرة وتوجيهها إلى دعم المشاريع التي تستجيب لمعايير محددة سلفاً، كما يمكن من تحسين مشاركة النسيج الجمعوي في هذا المجال بإرساء جو المنافسة السليمة والتكافئة كأساس لضمان جودة تدخل الجمعيات في مجال محو الأمية.

وختاماً، يمكن القول بأن كل ما تتحقق من النتائج المشجعة قد تم بتضافر العديد من العوامل المرتبطة بالإستراتيجية وهيكلة القطاع وأليات الاشتغال وتعدد المتدخلين وتنوع إسهاماتهم، وما واكب كل ذلك من تعبئة وطنية حول قضية محو الأمية كان من أهم نتائجها :

- بلوغ العدد المتر acum من المستفيدين من محو الأمية خلال ست سنوات (2008-2002) أكثر من 3.2 مليون شخص، في حين لم يتجاوز مجموع العدد المتر acum خلال 20 سنة (1982-1998) مليوني مستفيد؛
- اعتراف المجتمع الدولي بأهمية الانجازات المغربية في هذا المجال، تجسد في منح اليونسكو للمغرب جائزة كونفوشيوس للقارئية برسم سنة 2006 ، كما يجسد الاهتمام المتزايد للعديد من الدول بالتجربة المغربية.

## ثانياً- الإشكاليات والتحديات

بالرغم من أهمية كل ما تحقق، تبقى الورقة الحالية غير كافية من أجل القضاء الشبه التام على الأمية سنة 2015، نظراً لحجم وخصوصية الظاهرة، ولإشكالية الهدر المدرسي الذي يغذي باستمرار صنوف الأميين. وإذا كان مشكل الهدر المدرسي قد شرع في وضع الأسس العملية الكفيلة بمعالجته في إطار تصحيح اختلالات المنظومة التربوية بشكل عام، فإن إشكال القضاء على الأمية لا زالت تواجهه العديد من الإكراهات يمكن تلخيصها في العناصر التالية :

### 1- الحاجة إلى تجربة استراتيجية

بعد خمس سنوات من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية، شهد القطاع تطورات هيكلية مهمة سواء على المستوى التنظيمي أو على مستوى العلاقة مع الشركاء الوطنيين والدوليين، أو على مستوى بروز حاجيات جديدة في محو الأمية وتعليم الكبار، يتعين على إثرها مراجعة الاستراتيجية لمواكبة التطورات وإيجاد الأدوات الملائمة لمحو الأمية لختلف الإكراهات التي أصبحت تواجه تنفيذ برامج محو الأمية وتحدد من فعاليتها إن على مستوى التنظيم أو التدبير أو من حيث أولويات الفئات المستهدفة أو برامج التكوين أو آليات التمويل أو غيرها.

### 2- عدم استقرار الإطار المؤسسي

يعتبر التنظيم أحد المحاور الأساسية في الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية التي ساهمت في تسريع وتيرة الإنجازات باعتبار التكامل بين الإدارة المركزية التي كانت بمثابة وزارة مسؤولة على هذا المجال أمام الحكومة وأمام الشركاء الدوليين والوطنيين بكل ما يعنيه ذلك من القدرة السياسية والإمكانية القانونية على اتخاذ كل التدابير الضرورية، وإصدار القرارات الملائمة لتدبير القطاع بغية الوفاء بالتزاماته تجاه الحكومة والتزام هذه الأخيرة تجاه المواطنين وتجاه المنتظم الدولي.

كما أن إحداث هيئات الاستشارة والتوجيه والتجليدية في اللجنة الوزارية لمحاربة الأمية والتربيه غير النظمية ببرئاسة الوزير الأول، واللجان الإقليمية برئاسة وللولاة والعمال، شكل دعماً قوياً لبرامج محو الأمية في مجال التعبئة الوطنية وفي مجال تأكيد الطابع الخاص بورش محو الأمية كإلزام وطني.

غير أن حذف كتابة الدولة المكلفة بالقطاع من الحكومة الحالية، قد أثر سلباً على وقيرة العمل مركزياً ومحلياً، كما نتج عنه صعوبة انعقاد اجتماعات هيئات الاستشارة والتوجيه مركزياً وإقليمياً، مما قلل من فعالية الإدارة الوصية في التنسيق بين القطاعات الأخرى والقدرة على اتخاذ المبادرات التي يتطلبها تدبير القطاع.

### 3- التفاوت في مساهمة المتدخلين والشركاء

إن مراجعة إسهام المتدخلين من الناحية الكمية تبرز اختلافاً بيناً من برنامج إلى آخر. فإذا كان برنامج الجمعيات قد ساهم وحده برسم الموسم 2007-2008 بـ 43.7% من مجموع المستفيدين، والقطاعات الحكومية (الأوقاف، التعاون الوطني، الشباب وغيرها) بـ 39.8%، فإن البرنامج العام (قطاع التربية الوطنية) لم يحقق سوى 16.2%، بينما القطاع الخاص أو برنامج المقاولات لم يساهم إلا بـ 0.3% من مجموع المستفيدين، رغم حيوية وأهمية هذا البرنامج في التأهيل الاقتصادي للبلاد.

كما أن العديد من القطاعات الحيوية لا تساهم في دعم جهود محو الأمية كقطاع الفلاحة وقطاع الصناعة التقليدية والسياحة والوظيفة العمومية والجماعات المحلية رغم ارتفاع نسبة الأمية في صفوف مستخدميها أو المستفيدين من خدماتها. في حين تبقى مساهمة العديد من الفاعلين الآخرين على المستوى الوطني شبه منعدمة أو غير منتظمة كوسائل الإعلام والاتصال والجامعات والنقابات والأحزاب.

بل إن العديد من هذه القطاعات لا زالت تنظر لمحو الأمية في صفوف مستخدميها أو المستفيدين من خدماتها، شأنها لا يهمها في شيء، ولا تعتبره من صميم مسؤولياتها رغم أن نسبة الأمية في صفوف الفئات النشطة تبلغ 36.6% حسب البحث الوطني حول الأمية وعدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة 2006<sup>2</sup>، و 43.4% حسب تقرير المندوية السامية للتخطيط حول النشاط والشغل والبطالة لسنة 2007<sup>3</sup>.

وبالرغم من خطورة الظاهرة وأثارها السلبية على مختلف المجالات حاضراً ومستقبلاً، لا نجد حركة اجتماعية تتبنى القضية بجدية وتترافق من أجلها، لا على المستوى السياسي الحزبي ولا على المستوى النقابي ولا على المستوى الحقوقي. لكن لم يشهد المغرب حركات للمراقبة من أجل التصدي الفعلي والفعال لظاهرة الأمية ودعم وتعزيز جهود نشر التعليم في صفوف الكبار باعتباره البوابة الأساسية لارسال ثقافة حقوق الإنسان وتأهيل المواطنين للانخراط في العمل التنموي السياسي والنقابي بوعي ومسؤولية.

وهذا كله يفقد ورش محو الأمية في المغرب خصوصيته كورش وطني تقع مسؤولية الاضطلاع به على كافة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين، وليس على قطاع أو فاعل دون آخر.

<sup>2</sup> يبرز نفس البحث أن قطاع الفلاحة يأتي على رأس القطاعات الاقتصادية الأخرى من حيث نسبة الأمية بين النشطين العاملين به (60%) مقابل 23% في قطاع الوظيفة العمومية و32% في قطاع البناء والصناعة. كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية وبالتربيه غير النظامية، البحث الوطني حول الأمية وعدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة بالمغرب، دجنبر 2006، الرباط، ص.62.

<sup>3</sup> وحسب نفس البحث تبلغ نسبة الأمية 68.2% وسط العاملين بقطاع الفلاحة والصيد البحري، و37.5% بقطاع البناء والأشغال العمومية، فيما تبلغ هذه النسبة 29% وسط العاملين بقطاع التجارة و 27% بالقطاع الصناعي والصناعة التقليدية.

## 4- غياب المراقبة العلمية والإعلامية

تفتقر بلادنا بشكل كبير للتراكم النظري والبحث الميداني في مجال البحث العلمي المرتبط بحقل محو الأمية بالرغم من أهميته القصوى في رصد الظاهرة ومواكبتها. ذلك أن الدراسات التي تناولت هذا الحقل بالبحث والتحليل العميقين تكاد تكون منعدمة سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى معاهد ومراكز التكوين المختلفة. وهو ما يساهم في ضعف الوعي بمدى خطورة الظاهرة، كما يؤثر سلبا على جودة الخدمات وصيغ الاستغلال، ويحد من قدرة الفاعلين في مجال محو الأمية على الإبداع على مستوى المقاربات والمناهج والمفاهيم، باعتبار ذلك ميدانا لا يمكن التقدم فيه دون مساعدة الجامعة والمعاهد العلمية من خلال توجيه البحث العلمي لمواكبة برامج محو الأمية بالنقد والتحليل واقتراح المقاربات البديلة، وفتح تخصصات ومسالك للتكوين في مجال تعليم الكبار.

وكذلك الشأن بالنسبة لمسألة الإعلام، فهو شبه غائب في معالجة الظاهرة ومواكبة الجهد المبذولة للقضاء عليها. إذ باستثناء البرنامج الوحيد «ألف لام» الذي اعتبر في حينه مبادرة هادفة، لم يتم إنتاج أي عمل آخر يدخل في هذا الإطار. ولا يتجاوز دور الإعلام بكل أنواعه ومنابرها تخطيطية بعض اللقاءات والأيام الدراسية أو التكوينية فقط. وبكاد يغيب دورها في المساعدة في التعريف بالظاهرة وبالبرامج المعتمدة كما يغيب في مجال التعبئة الاجتماعية من أجل التهوض بجهود محو الأمية.

## 5- ضعف الطلب وغياب الالتفافية بين مشاريع التنمية البشرية

لعل من أكبر العوائق الهيكلية التي تواجه برامج محو الأمية بالمغرب هو ضعف الطلب على الخدمات المرتبطة بمحو الأمية لأن المجتمع لا يميز بعد بين الشخص الأمي وغير الأمي في الحصول على العديد من الخدمات الاجتماعية. وفي ظل بيئة اجتماعية تسودها الثقافة الشفوية لا زال المجتمع يسمح بإمكانية قضاء الشخص كل مصالحه والقيام بالعديد من الأدوار الاجتماعية دون الحاجة إلى اكتساب أية كفاية قرائية.

ومن جهة أخرى لا زال يغيب في مجتمعنا عامل التحفيز الاجتماعي للمتحرر من الأمية والذي يتجلّى في غياب صيغ للاعتراف الرسمي بالمستوى الذي يحققه المتحررون والمتحررات من الأمية، في شكل شهادات معترف بها أو قابلة لطابقتها مع شهادات تعليمية أو مهنية رسمية، أو على الأقل تؤهل صاحبها للحصول على شهادة معترف بها. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مجموعة من الخدمات الاجتماعية لا زالت تقدم للساكنة الأمية دون اعتبار التحرر من الأمية أو على الأقل التسجيل في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار شرطا لإمكانية الاستفادة من هذه الخدمات (مثلا الحصول على رخصة السياقة، أو جواز السفر، أو رخصة مزاولة بعض المهن والأنشطة الاقتصادية... وغيرها).

وفي هذا الإطار تطرح أيضا مسألة ضعف الالتفافية بحدة، ذلك أنه بالرغم من اعتبار محو الأمية إلزاما اجتماعيا للدولة، لا زال هناك نقص كبير في التكامل والالتفافية بين مشاريع القرائية ومشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والإنعاش الوطني والتنمية الاجتماعية والجماعات المحلية ومؤسسات القروض

الصغرى، وغيرها من المشاريع التي تديرها قطاعات عمومية ، رغم أنها جمِيعاً تصب في اتجاه تأهيل العنصر البشري. كما أن هناك العديد من المشاريع التي تستهدف محاربة الفقر أو الإقصاء الاجتماعي أو السكن غير اللائق، لكنها لا تغير أي اعتبار للربط اللازم بينها وبين محاربة الأمية في صفوف المستهدفين. ولا زال هدف محو الأمية لا يظهر بشكل تلقائي ضمن أهداف المخططات القطاعية التي تضعها العديد من القطاعات، مما يحول دون قدرة المسؤولين فيها على تحديد الموارد المالية والمادية والبشرية الالزامية للمساهمة في جهود برامج محو الأمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

ولعل من أسوأ ما ينتج عن عدم تحفيز الطلب لدى المستهدفين من جهة، وعن ضعف الالتقائية بين برامج محو الأمية وبرامج أخرى للتنمية البشرية من جهة أخرى، هو التشجيع غير المباشر على العزوف عن التسجيل في البرامج، أو دفع نسبة لا تقل عن 25% من المسجلين سنوياً إلى الانقطاع قبل الحصول على الكفايات القرائية الضرورية.

## 6- عدم كفاية الغلاف الزمني المخصص لمحو الأمية

لقد أثبتت التجربة الميدانية أن العمل بـ 300 ساعة كغلاف زمني مخصص للتحرر من الأمية محدود وغير كاف، باعتبار أن محو الأمية عملية متواصلة تحتاج إلى الاستمرارية. غير أن هذا الشرط يصعب تحقيقه حالياً بسبب ضعف التمويل، وغياب إستراتيجية للتعلم المستمر وانعدام المرات بين برامج محو الأمية والبرامج التكوينية الأخرى. وهذا النقص يعتبر أحد العوامل الأساسية في ارتفاع عدد من المتحررين الجدد إلى الأمية، وفي إقبال عدد آخر من المستفيدين على الانتقال بين البرامج والماركز لعدة سنوات رغم تكرار نفس المقرر.

## 7- عدم استقرار المكون وضعف احترافيته

بالرغم من أن المكون هو العنصر الأساسي في العملية التعليمية التعليمية برمتها، فإنه لا يزال الحلقة الأقل إثارة للاهتمام سواء على مستوى وضعه الاعتباري، إذ لا توجد مهنة في تصنيف المهن بالغرب تسمى «مُؤطر أقسام محو الأمية» أو «مكون» أو «معلم الكبار»؛ أو على مستوى التعويضات المادية التي يتلقاها مقابل هذه الوظيفة، ذلك أن تعويض المكون في أقسام محو الأمية في المغرب لا يتجاوز 20 درهماً للساعة (أي ما قدره 6000 درهماً على مدار السنة في أحسن الأحوال، أي في حالة إنجازه 300 ساعة كاملة)، بينما يجب أن تكون أجورهم، حسب المؤشرات الدولية، متساوية لأجور العاملين في التعليم النظامي.

والنتيجة هو غياب الحافزية لدى الكثير من مؤطري أقسام محو الأمية لأنهم يعتبرون العمل في هذا المجال إما من باب التطوع أو مجرد شغل الوقت في انتظار ظهور عمل بديل يضمن العيش وينجح لصاحب المكانة الاجتماعية. وهذا يعتبر خسارة بالنسبة لقطاع محو الأمية من جانبيين :

- عدم استقرار الموارد البشرية المكلفة بالتكوين مما يمنع تراكم الخبرة في هذا المجال وبالتالي يؤثر سلبا على جودة الخدمات ؛
- عدم استفادة القطاع من العديد من الموارد التي يتم تكوينها سنويا، واضطراره إلى إعادة نفس محاور التكوين ونفس الدورات التكوينية سنويا مع أعداد جديدة تفتقد في الغالب لأبسط الكفايات في تعليم الكبار، وهذا يعتبر هدرا للجهد والوقت والمال دون تحقيق الأهداف النوعية المرجوة.

## 8- عدم كفاية وتيرة محو الأمية

إن الوتيرة الحالية لبرامج محو الأمية لا تمكن من بلوغ الأهداف المسطرة في الأجال المحددة سواء ضمن الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي ينص على القضاء الشبه التام على الأمية سنة 2015، أو التصريح الحكومي الأخير الذي يستهدف تقليل النسبة إلى أقل من 20% سنة 2012.

ويوضح الجدول التالي إسقاطات الوتيرة الحالية بالأعداد :

جدول 1: توزيع المتحررين من الأمية سنويا وفق الوتيرة الحالية

السنوات	عدد الأئمين 10 سنة فما فوق	عدد المتحررين من الأمية				
		فترة 15 سنة فما فوق	فترة 24-25 سنة	فترة 25-49 سنة	فترة 50 سنة فما فوق	من الفئة الشيشية العاملة
2009	7 994 000	450 000	150 000	200 000	100 000	234 000
2010	7 543 000	450 000	150 000	200 000	100 000	234 000
2011	7 100 000	450 000	150 000	200 000	100 000	234 000
2012	6 643 000	450 000	150 000	200 000	100 000	234 000
2013	6 193 000	450 000	150 000	200 000	100 000	234 000
2014	5 743 000	450 000	150 000	200 000	100 000	234 000
2015	5 293 000	450 000	150 000	200 000	100 000	234 000
2016	4 843 000	450 000	150 000	200 000	100 000	234 000
2017	4 393 000	450 000	150 000	200 000	100 000	234 000
2018	3 940 000	454 000	154 000	200 000	100 000	236 000
2019	3 489 000	450 000		300 000	150 000	234 000
2020	3 039 000	450 000		300 000	150 000	234 000
المجموع		5 404 000	1 504 000	2 600 000	1 300 000	2 810 000

يتضح من هذه المعطيات أن أقصى ما يمكن أن تتحققه الوبية الحالية، مع افتراض تجفيف منابع الأمية المتمثلة في الهدر المدرسي، هو تقليص النسب على الشكل التالي :

- تقليل نسبة الأمية إلى حوالي 25% سنة 2012 لدى الساكنة 10 سنوات وما فوق؛
  - تقليل نسبة الأمية إلى حوالي 19% سنة 2015 لدى الساكنة 10 سنوات وما فوق؛
  - تقليل نسبة الأمية إلى حوالي 20% لدى الساكنة النشطة في أفق سنة 2015.

وهذا يعني استحالة تحقيق الأهداف المسطرة في الميثاق الوطني للتنمية والتكون وفي التصريح الحكومي لسنة 2007، مما يتطلب الرفع من وتيرة الإنجازات وفق أولويات جديدة للتدخل قادر على مواكبة وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي بلادنا، في ظل التحديات المتزايدة التي تفرضها التنافسية على مستوى الاقتصاد العالمي.

## 9- ضعف التمويل وتعقد مساطر صرف الاعتمادات

لا تتجاوز الميزانية السنوية المخصصة حالياً لمحاربة الأمية 0.4% من ميزانية التربية الوطنية، في حين يحتاج القطاع حسب المؤشرات الدولية، كما حددتها منظمة اليونسكو، إلى ما لا يقل عن 3% من ميزانية قطاع التربية الوطنية. ويعتبر مجال التمويل من المجالات التي يعرف فيها المغرب تأخراً واضحاً بالمقارنة مع المؤشرات الدولية. ذلك أن الميزانية المخصصة لمحاربة الأمية الشخص الواحد في المغرب لا تتعدي 400 درهماً في مدة لا تتعدي 300 ساعة، في حين تفرض المؤشرات الدولية تحصيص ما قيمته 50 إلى 100 دولار أمريكي لكل متعلم سنوياً ولمدة 3 سنوات. وهذا النقص في الميزانية يعتبر من العوامل الأساسية التي تحول دون القدرة على الاستجابة لكل الحاجيات سواء من حيث الكم أو النوع، كما تؤثر سلباً على جاذبية البرامج.

وهناك آخر يتعلق بالتدبير المالي للشراكة مع الجمعيات على المستوى الجهوي والإقليمي، يتمثل في تقل وتعقد المساطر الإدارية والمالية مما يتسبب في تراكم المتأخرات لعدة سنوات، مما يفقد الثقة لدى كثير من الجمعيات الشريكة ويبعدها عن الإقبال على التعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع.

## 10- غياب تشريع منظم لمحو الأمية

إلى يومنا هذا لا يوجد تشريع ينظم مجال محو الأمية ببلادنا يحدد مفهوم الأمي وأنواع الأمية، وكيفية الالتحاق بمراكز التكوين، والالتزامات الدولة والمجتمع والهيئات المتدخلة، وكيفية تحصيص أماكن العمل، والإشهاد على الكفايات المكتسبة في المجال، وربط محو الأمية بالتكوين، وإحداث ممرات بين الأنظمة التربوية ، وربط العمل والترقية المهنية بالتعلم، وإعداد نظام للحوافز، وخلق إطار لكون الكبار ولكوني المكونين، وإحداث أنظمة للتتبع والتقويم.

### ثالثاً- مقتراحات للنهوض بمحو الأمية وتعليم الكبار

يمكن تلخيص مشروع النهوض ببرامج محو الأمية في ضرورة الأجراء الفعلية لما نص عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين والذي يعتبر محو الأمية إزاماً اجتماعياً للدولة. والإلزام يعني مسؤولية الدولة على توفير كل الظروف الملائمة لتحقيق هدف القضاء على الأمية في أقرب الآجال والانتقال إلى مرحلة العمل على ضمان التكوين المستمر لفائدة الجميع. وتأتي المقتراحات التالية لتساهم في توضيح الإجراءات المطلوب اتخاذها لتحقيق هذا النهوض الذي لا يمكن أن يتم دون تجاوز الإكراهات السالفة الذكر باختلاف مستوياتها.

#### 1- إستراتيجية توافقية و منفتحة

يتطلب النهوض ببرامج محو الأمية ضرورة مراجعة الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية انطلاقاً مما يلي :

إعادة بناء الإستراتيجية على أساس تشاركي تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط خصوصية المستهدفين بمحاربة الأمية وانتظارهم الفعلية، إنما أيضاً اقتراحات و حاجيات وبرامج كل المتدخلين حتى يتمكن كل متدخل من معرفة الدور النوط به وكيفية المساهمة من موقعه في القضاء على الأمية.

إدراج محو الأمية كمكون أساسي ضمن استراتيجيات تأهيل الموارد البشرية على مستوى كل القطاعات العمومية والخاصة، والتأكيد على شرط الالتحاقية بين برامج محو الأمية وتأهيل الكبار وبين كل المخططات والبرامج الموجهة للتنمية البشرية أو لمحاربة الفقر أو الإقصاء أو الهشاشة. وهذا يتطلب برمجة ميزانيات قطاعية خاصة لمحو الأمية وتأهيل الموارد البشرية، حتى يمكن لكل قطاع أن يواكب هذا التوجه ويعمل على تحرير مستخدميه المستفيدين من خدماته من الأمية، ويوفر لهم الشروط المطلوبة لتأهيلهم.

مراجعة صيغ التدخل في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، بحيث تصبح الفئات المستهدفة وطبيعة حاجياتها من التكوين، هي المدخل لتحديد البرامج ومضامين التكوين ومدتها، مع التركيز أكثر على الفئات النشطة والشابة والنساء والوسط القروي.

#### 2- جهاز مشرف يضمن الحكامة الجيدة

##### 2-1-الحكامة

إن مهمة محو أمية الكبار، أي تمكين العديد من الفئات الاجتماعية من معرفة القراءة والكتابة التي حرموا منها، قرار سياسي ينطلق من اعتبار الاستثمار في العنصر البشري من أجل تحسين آليات وأدوات التنمية، يقتضي بالضرورة الانطلاق من إدراك وعي كل المستفيدين المحتملين للمشاركة في التعلم، إيماناً بأن عمل الدولة في مختلف الميادين لا يكون قوياً وفعلاً إلا إذا كانت الفئات الاجتماعية قادرة على المساهمة والتعبير عن مواقفها إزاء كل القضايا المجتمعية.

كما أن محو الأمية كمشروع مجتمعي، يستلزم وضعها في إطار عام للتنمية، وفق منظور يربط التنمية

بالتربية والتكوين، ويستحضر تنوع البرامج والتدخلين والأجهزة الحكومية المختلفة وتعدد المستفيدين، إضافة إلى حجم وطبيعة الظاهرة وتعقدتها. كل هذا يتضمن وجود إطار مؤسسي حكومي قوي يجسد القرار السياسي في هذا المجال، وقدر على تفعيله من خلال وضع أهداف واحتيارات إستراتيجية، توخي تقليل هذه الظاهرة في وقت معقول، وإرساء الآليات التشريعية والتدبيرية والتنظيمية وتوفير الموارد المادية والبشرية الالزامية، وتعبئته كل الفاعلين، وجعل محو الأمية محركا فعليا للتغيير الاجتماعي، ومنطلقا لتجاوز إكراهات الحاضر.

إن إسناد قضايا محو الأمية وتعليم الكبار إلى جهاز حكومي مختص قد يؤدي إلى وجود إطار مؤسسي متوفرا لديه الرؤية السياسية، ومن شأنه أن يؤثر في ممارسته على دفع المؤسسات السياسية والإدارية والخدماتية للعمل على توفير الظروف الملائمة لإنجاز عملية التعلم في كل مكان. غير أن ما يمكن أن ينقص من فعاليته هو ثقل المساطر وتعقد الإجراءات البيروقراطية وما يرتبط بذلك من عدم إعطاء الأولوية لتنفيذ أنشطة محو الأمية خاصة على مستوى العديد من الإدارات الترابية، مما ينتج عنه عدم قدرة الآليات التنفيذية محلها وجهوبا على الوفاء بالتزاماتها مع الشركاء (نموذج التمويل مثلا) وافتقارها الفعالية في تنفيذ البرامج وتحسين أدائها، والنتيجة الحتمية هي ضعف الحافزية لدى المتدخلين وبالتالي تراجع إقبال المواطنين على مراكز محو الأمية.

في حين أن إحداث جهاز تقني قد تكون لديه الفعالية في التدبير لتحريره النسبي من سلبيات البيروقراطية الإدارية، غير أن افتقاره للخلفية السياسية والقدرة القانونية التي توفر للجهاز الحكومي قد يجعله غير قادر على الاضطلاع بكل المهام المنوطة به ومواجهة كل الإكراهات السالفة الذكر، خاصة وأن العديد من الإكراهات التي تواجه برامج محو الأمية لا يمكن تجاوزها إلا إذا كانت للجهاز صفة حكومية أو مؤسسة منصوص عليها في الدستور أو تشرف عليه مؤسسة دستورية.

وفي كل الأحوال يقتضي اختيار الإطار المؤسسي ضرورة استحضار شرطين أساسين ومتفاعلين :

- خلق بيئة للتعلم والمشاركة والانخراط الفعلي للمتعلمين يقتضي وجود رؤية سياسية واضحة للعمل تتحمل فيها الدولة المسؤولية الأولى والأخيرة .

- التحرر من المنطق الإداري البيروقراطي في التدبير، والتعامل مع هذا المجال باعتباره نظاما تربويا وتنمويا واجتماعيا له خصوصياته، يقوم على التعبئة والتنسيق مع كل المتدخلين والمرؤنة في صيغ الاشتغال ، كما أن له ارتباطا وثيقا بالحياة اليومية للمواطنين، إذ أن الهدف في هذا المجال هو إحداث تغييرات متميزة ومتالية وعميقة في حياة الناس حاضرا ومستقبلا.

وقد يحمل هذا الجهاز إحدى التسميات الآتية :

- الجهاز الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار؛
- الجهاز الوطني للقراءة وتنمية مهارات الكبار؛
- الجهاز الوطني لتنمية الكفايات الأساسية للكبار؛
- الجهاز الوطني للتعلم مدى الحياة؛

- الجهاز الوطني للتعلم المستمر؛
- الجهاز الوطني للتقويم الأساسي للكبار.

## 2-2- تدبير البرامج

تقتضي الحكومة الجيدة في مجال محو الأمية توفير فرص التعلم لكافة الأفراد بهدف تقليل التفاوتات بين الإناث والذكور، وبين الوسطين القروي والحضري، وذلك في إطار مشاريع وبرامج متنوعة ومتعددة تراعي سن المستفيدين وحاجياتهم الفعلية والبيئية، وتحظى بالتمويل الكافي والتابع اللازم، مع الاعتراف بمهنة «مكون الكبار» وتدريبه وتحفيزه مادياً ومعنوياً.

وعلى المستوى التدبيري، تقوم الحكومة الجيدة لبرامج محو الأمية على المقومات التالية :

- المراجعة المستمرة لاستراتيجية الحكومة في مجال محو الأمية من أجل إضفاء الطابع الواقعي والقابلية لتحقيق الأهداف تبعاً لتحول الظروف المحلية والجهوية والوطنية؛
- اعتبار التعلم سيرورة دائمة ومتطرفة تقتضي مزيداً من أساليب الابتكار والتنظيم والتعبئة؛
- ضرورة الاهتمام بالفنانات النشيطة (15-45 سنة)، وإعطاء الأولوية للمرأة والوسط القروي؛
- الأخذ بعين الاعتبار التزامات بلادنا بتطبيق المعاهدات والتوصيات الدولية المتعلقة بهذا المجال؛
- تطوير آليات التواصل والإعلام قصد تحسين وتعبئة المجتمع للنهوض والمساهمة في هذا المجهود الوطني؛
- ضمان انخراط وتعبئة كل القوى الحية لتحقيق أهداف محو الأمية وتوفير بيئة محفزة على التعلم والاستمرار فيه؛
- تشجيع المشاريع التي تربط محو الأمية وتعليم الكبار بالتنمية المحلية في إطار المشاريع المندمجة؛
- تعبئة موارد مالية ومادية إضافية؛
- انتهاج سياسة القرب والافتتاح على المبادرات المحلية؛
- المساهمة في التغيير النوعي لحياة المستفيدين وبيئتهم؛
- تسريع وتيرة الانجازات في مجال محاربة الأمية؛
- توفير شروط الارتقاء والاندماج الاجتماعي للمستفيدين وتحفيزهم على ذلك؛
- إرساء آليات عقلانية وحديثة لتدبير الشأن العمومي في هذا المجال من خلال دعم التدبير وفق ثقافة المشروع؛

- إرساء آليات لضمان تعبئة مستمرة ل مختلف الفاعلين : مؤسسات عمومية، ومنظمات غير حكومية وغيرها ،
- تنظيم حملات دورية واسعة للتواصل والتحسيس وتوفير الموارد الضرورية لضمان فعاليتها ،
- تنسيق مجهودات مختلف القطاعات العمومية والخاصة والجمعيات وكل الفاعلين الآخرين ،
- إرساء آليات التتبع والتأطير والتقويم وفق مقاربة القرب والتدبير بالنتائج ،
- ومن أجل الاضطلاع بهذه المهام، يتعين أن تناط بالجهاز المشرف على برامج محو الأمية وتعليم الكبار وظائف أساسية ترتبط بالتشخيص والتخطيط والتوجيه والتنسيق وخلق المناخ المناسب للتعلم والتطور والتقييم والتعديل، على أن يعتمد من أجل ذلك على إدارة مركبة تتفرع عنها وتمثلها على مستوى الجهات والأقاليم مصالح جهوية واقليمية.

## 1-2-2- مهام المصالح المركزية للجهاز

وتكون هيكلة الإدارة المركزية للجهاز المشرف على القطاع من مصالح تضطلع بمهام الإدارة والتخطيط والتنظيم وضبط المنهجية التربوية والبحث والتقويم إضافة إلى مهام التدبير المالي واللوجستيكي للقطاع. ويمكن تلخيص مهام الإدارة المركزية في العناصر التالية :

- رصد وتحليل حاجيات التعلم وإيجاز الأبحاث حول تطور الظاهرة وكيفية التحكم فيها ،
- تأهيل المتدخلين والفاعلين للرفع من مستوى الاحترافية وتجهيز الإنجازات ،
- الإشراف على إعداد ومراجعة المناهج والدلائل حسب الفئات وتبعاً للحاجيات الفعلية للمتعلمين ،
- اتخاذ كل الإجراءات الازمة لجعل الخدمة في هذا الميدان طلباً اجتماعياً للمستفيدين ،
- العمل على إرساء كل الأساليب الكفيلة بخلق بيئة تحفز على التعلم وذلك بالتنسيق مع كل المتدخلين ،
- وضع آليات للتنسيق والتشاور واتخاذ القرار تبعاً لاختلاف المتدخلين وتنوع البرامج المعتمدة ،
- ترسیخ ثقافة التعاقد والشراكة باعتماد المقاربة بالنتائج والمردودية ،
- تحفيز العاملين في الميدان والرفع من احترافيتهم ،
- وضع أنظمة للتابع والتقويم ،
- وضع أنظمة للإشهاد والمصادقة على المكتسبات في هذا الميدان ،
- البحث عن مصادر لتطوير وتنويع الإمكانيات المادية والمالية والبشرية تيسراً تحقيق النتائج المطلوبة.

## 2-2-2-مهام المجالس الجماعية والمحلية

لتوفير شروط الحكماء الجيدة لتدبير برامج محو الأمية وتعليم الكبار وتبعها ميدانيا عن قرب، يتبعن إحداث بنيات جماعية ومحليه مسؤولة ومؤهلة يتسم تدبيرها بالمرنة وسهولة التواصل مع مختلف المتدخلين والفاعلين الجماعيين والمحليين للاضطلاع بالمهام التالية :

- إعداد واقتراح برامج العمل الجماعية والإقليمية ؛
- تدبير الشراكة جماعية وإقليمية ؛
- إعداد خرائط سنوية لمحو الأمية وتعليم الكبار والمهام على تنفيذها ؛
- تفعيل آليات التواصل والتعبئة والتنسيق بين مختلف المتدخلين جماعيا ومحليا ؛
- توفير شروط وآليات تكوين وتأهيل مختلف المتدخلين والعاملين ؛
- التتبع الإداري والمالي والتربوي لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار ؛
- تقييم النتائج وتقويم خطط العمل .

## 3- انخراط البحث العلمي والإعلام في جهود محو الأمية

تعتبر المراقبة العلمية في مجال محو الأمية دعامة أساسية من شأنها المساهمة في تشخيص الظاهرة وتحليلها والبحث عن سبل علاجها في كل أبعادها المعرفية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية. لذلك يتوجب على الجامعات والمؤسسات العلمية بمختلف تخصصاتها، إيلاء الأهمية لهذا الحقل التربوي والعمل على فتح باب الاجتهاد لتطوير مقاربات تأخذ بعين الاعتبار مكونات محو الأمية وأبعادها، من خلال استثمار التراث الموجود على مستوى التجربة الميدانية المحلية أو الدولية، مما سيساعد لا محالة، في تعميق النقاش حول قضايا محو الأمية في أفق إرساء أسس نظرية ومنهجية تؤطر هذا الحقل في خصوصيته المغربية. وهذا من شأنه تمكين المسؤولين على وضع الخطط الاستراتيجية في هذا المجال، من بناء ومراجعة الاستراتيجيات وفق منظور شمولي توجيهه مرجعية علمية رصينة.

ومن جهة أخرى يتبعن العمل على إحداث شعب ومواد خاصة بمنطقة الأندراغوجيا وتدبير برامج تعليم الكبار بمختلف الكليات والمعاهد المتخصصة. ويمكن اعتبار كرسى اليونسكو لمحو الأمية بجامعة محمد الخامس منطلقا لتنمية دور الجامعة في المجال.

أما على المستوى الإعلامي، فيجب انخراط وسائل الإعلام بكل أنواعها في هذا الورش لما للإعلام من تأثير مباشر وقوى في التعبئة والرافعة، ونظرا أيضاً للدور الريادي الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في تربية الجماهير بما في ذلك تعليم الكبار ومحو الأمية. من هنا ضرورة مراقبة جهود محو الأمية ببرامج تعليمية تحقق تنمية الأفراد والمجتمع على حد سواء، انتلاقاً من أماكن تواجدهم، وذلك عبر إحداث قنوات تعليمية متخصصة لفائدة الكبار. ويمكن أن تندمج هذه الصيغة التعليمية في إطار التعلم عن بعد، كصيغة جد ملائمة للمستفيدين الكبار الذين يرغبون في التعلم الذاتي.

## 4- الانتقال من منطق العرض إلى منطق الطلب

إن اختيار بنيات وهيأكل الاستقبال يجب أن ينطلق من مدى قدرتها على المساهمة في تعبئة المستفيدين وتشجيعهم على طلب التعلم. لذلك يتعين أن تكون قريبة من نمط حياتهم، ولها دلالات رمزية في واقعهم الاجتماعي والاقتصادي. ذلك أن الأماكن التي تحفز على المشاركة والقادرة على الاستجابة للحاجيات المتنوعة ولمراكز اهتمام المتعلمين قد تكون أحد أهم عناصر نجاح برامج محو الأمية. لذلك يجب العمل على استغلال كل البنية المتوفرة في المجتمع لمحو الأمية، خاصة البنيات التابعة للقطاعات الحكومية والجماعات المحلية، ومقرات الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، والمساجد وغيرها.

وفي نفس السياق، لا بد من تظافر الجهود لخلق «مجتمع متعلم» تكف فيه المدرسة عن احتكار وظيفة تقديم الخدمات التعليمية للمجتمع. مجتمع تحول فيه كل المؤسسات الاجتماعية والإدارية والاقتصادية إلى مؤسسات مسؤولة على العملية التعليمية.

وتأسيساً على ذلك، يجب أن تنطلق النظرة الجديدة في محو الأمية من ضرورة العمل تدريجياً على الانتقال من منطق العرض إلى منطق الطلب. وهذا يرتبط بخلق بيئة تحفز فعلاً على التعلم. إن الحصول على الكفايات القرائية يفترض وجود بيئة متعلمة يستعمل فيها التعلم ما حصل عليه من تعلمات، ويجد من الوسائل والأدوات التعليمية ما يمكنه من الحفاظ على تعلمها، ومن الارتقاء المعرفي اللازم لتحسين أدائه وتحقيق استقلاليته في مناخ اجتماعي يرتكز على القروء.

ومن أجل الوصول إلى أجرأة منطق الطلب، يتعين على المجتمع إضفاء نوع من الإلزامية على المقرء في التعاملات اليومية والمهنية والاجتماعية. ومن الأفضل أن تتم هذه الإلزامية بشكل غير مباشر وتدرجى. وعلى سبيل المثال، يتعين في البداية تشجيع الفرد على تعبئة كل الوثائق التي يستعملها في الحياة اليومية أو المهنية بنفسه، مما يعتبر دعوة مستمرة وهادئة لاستعمال كفايات القراءة والكتابة. ومن جانب آخر يتعين ربط الحصول على بعض الخدمات الحياتية الأساسية كجواز السفر ورخصة السيارة أو رخص مزاولة بعض الأنشطة الاقتصادية وغيرها بالحصول على شهادة محو الأمية، مما يعني إلزاماً غير مباشر بالالتحاق بمراكز محو الأمية، فضلاً عن كونه نوعاً من أنواع تثمين شهادة محو الأمية الذي يجب أن يدعم بإجراءات تثمينية أخرى.

## 5- تصور تربوي- تكويني متتكامل

يتطلب هذا الجانب مراجعة الإستراتيجية في اتجاه النظر إلى محو الأمية كعملية تربوية يجب التعامل معها كسيرونة متواصلة باعتبارها جزءاً من التربية المستمرة مدى الحياة. وتتشكل هذه السيرونة من ثلاث مراحل متكاملة ومتتجانسة :

مرحلة ما قبل محو الأمية : وتهدف إلى تلبية الحاجيات التعليمية الأساسية والمتمثلة في تمثل الحروف الأبجدية رسمياً ونطقاً باستعمال لغة الحياة اليومية للأفراد، دون الاعتماد بالضرورة على التواصل المكتوب. إذ أن الغرض من انتقال المتعلم الكبير من عالم «الشفوي» (لغة الحياة اليومية) إلى عالم «المكتوب» (اللغة العربية) هو التقليل من المسافة الرمزية بين هذين العالمين، إضافة إلى أن استخدام اللغة الأم عامل

محفز للجمهور المستهدف من أجل الإقبال على التعلم لاحقاً بوتيرة أسرع وثقة أكبر. وتعتبر هذه المرحلة مدخلاً أساسياً للمرور إلى مرحلة محو الأمية.

مرحلة محو الأمية : ترتبط هذه المرحلة في جوهرها بعملية التعلم وفق مقاربة وظيفية تروم تمكين المتعلمين من المهارات الأساسية التي تمكّنهم من ربط تعلماتهم بسياقات مختلفة تتصل بحياتهم اليومية وبالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تفرضها الحياة.

ويعتبر الدليل المرجعي للكفايات الذي تمت صياغته مؤخراً، أداة لتطوير وتحسين الإستراتيجية التربوية في هذا المجال، وتحسين العدة الديداكتيكية مستقبلاً. ويتضمن هذا الدليل الكفايات المستهدفة في مجال محو الأمية والمرتبطة بالأدوار الاجتماعية والوضعيات الحياتية للمستفيد(ة) باعتباره عضواً في الأسرة، ومواطناً في الجماعة، ومنتجاً ومستهلكاً للخدمات والمعلومات.

وتتراوح مدة الغلاف الزمني المخصص لهذه المرحلة بين 300 و600 ساعة حسب نوع المستفيدين ونوع البرنامج ومدته.

مرحلة ما بعد محو الأمية : تهتم هذه المرحلة ببناء أجوية عن سؤال الكيفية التي يستعمل بها المتحرر من الأمية معارفه وموافقه وخبراته الجديدة في حياته اليومية، وذلك لتجنب عودته إلى الأمية من جديد. وهي مرحلة ضرورية لاستمرار تحسين مستوى المتحررين من الأمية انسجاماً مع أهداف التعلم المستمر والتكتون الذاتي الملائم لتطوير الكفايات تبعاً لتطور المجتمع.

وتهدف هذه المرحلة إلى :

- تحفيز المتحررين الجدد للانخراط في سيرورة التربية الذاتية والمستمرة ؛
- توفير أنشطة متنوعة وخلق مؤسسات تسهر على المتابعة الملائمة لحاجيات هذه الفئة من السكان ؛
- خلق بيئة ملائمة اجتماعية لتوظيف التواصل الكتابي ؛
- الانتقال من منطق العرض إلى منطق الطلب على التعلم ؛
- الانتقال من برامج محو الأمية إلى مشاريع وبرامج لتعليم الكبار وتأهيلهم المستمر.

ومن أجل إحاطة برامج محو الأمية في مراحلها الثلاث بكل هذه الكفايات يتعين مراجعة مفهوم الشخص الأمي المستهدف من برامج محو الأمية وتعليم الكبار، باعتماد التصور العام المؤطر للدليل المرجعي للكفايات، والذي تمت صياغته كالتالي :

«يعتبر الشخص أمياً إذا كان غير قادر على استعمال الكفايات القرائية الأساسية باستقلالية تامة للقيام بأدواره كعضو داخل الأسرة، وكمواطن داخل الجماعة، وكم المنتج ومستهلك للسلع والخدمات والمعلومات».

كما يتعين الانطلاق من نوعية المستفيدين وحاجياتهم كأساس ومدخل لوضع البرامج والوسائل التعليمية التعلمية، وتوفير الشروط الملائمة لمراجعة المناهج والعدة الديداكتيكية وإغناءها على أساس مرجعية الكفايات والإستراتيجية التربوية الجديدة.

## 6 - تنوع البرامج تبعاً لتنوع الفئات المستهدفة

ينطلق التصور الجديد لمحو الأمية وتعليم الكبار من اعتبار المستفيد هو المدخل الأساسي لبناء برامج التدخل. ويعتبر بين ثلاث فئات اجتماعية هي :

- الفئة النشطة 15-24 سنة<sup>(4)</sup>؛
- الفئة النشطة 25-49 سنة؛
- الفئة الاجتماعية 50 سنة فما فوق.

ولكلٍ من هذه الفئات برنامج تكويني يتلاءم وخصوصياتها.

### أ- برنامج الإدماج المهني (Insertion professionnelle) وهو نوعان:

يتوجه النوع الأول إلى الفئة الاجتماعية النشطة البالغة من 15 إلى 24 سنة سواء كانت نشطة مشغلة أو نشطة عاطلة. ويستهدف تمكين المتعلمين من الالتحاق بنظام التكوين المهني أو التعليم النظامي، وذلك بعد اجتياز اختبارات الإشهاد والمصادقة على المكتسبات من قبل هيئة متخصصة يتم إحداثها لهذا الغرض.

وتحدد مدة هذا البرنامج في غلاف زمني يصل إلى 600 ساعة موزعة على ثلاث سنوات على الأكثـر، ويـكون من ثلاثة مستويات :

- مستوى التمكين من الكفايات القرائية الأساسية؛
- مستوى تطوير الكفايات المكتسبة في علاقة مع متطلبات القطاع الذي يتسمى له المستفيد أو يرغب في الانتماء إليه؛
- مستوى التأهيل المهني.

أما الوسائل الديداكتيكية والإجراءات التنظيمية والغلاف الزمني الخاص بكل مستوى فسيتم تحديدها في إطار عمل تشاركي مع القطاعات المختصة كقطاع التشغيل والتكوين المهني وقطاع التعليم المدرسي والمؤسسات التكوينية التابعة لبعض القطاعات الحكومية كقطاعي الفلاحة والصناعة التقليدية، إضافة إلى مؤسسات التكوين التابعة للقطاع الخاص.

ويشرف على هذا النوع من التكوين قطاع محو الأمية في المستوى الأول ومؤسسات التكوين المهني الخاصة والجمعيات المتخصصة بالنسبة للمستوى الثاني والثالث، وفق دفاتر تحملات واضحة الأهداف.

وتندرج ضمن هذه الفئة، الفئات التي توجد في وضعية البطالة، وذلك من أجل تأهيلها مهنياً لولوج عالم الشغل بتنسيق مع الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكافـاءـت.

<sup>4</sup> حسب المندوبية السامية للإحصاء تكون الفئة النشطة من الأشخاص الذين يشكلون اليد العاملة المتوفرة لإنجاح السلع والخدمات. وتضم من جهة، كل الأشخاص الذين يتوفرون على شغل أو النشطين المشغلين، ومن جهة أخرى، الأشخاص النشطين الذين هم في حالة بطالة.

ويتجه النوع الثاني من برنامج الإدماج المهني إلى الفئة النشيطة البالغة 25-49 سنة. ويتم بناء مضممين التكوين الموجه لها بالربط بين محظ الأممية وطبيعة الخدمات المهنية المقدمة للمستفيدين سواء في إطار جمعيات المجتمع المدني أو داخل المقاولات أو القطاعات الحكومية، حيث يكون الهدف، إلى جانب إكسابهم الكفايات القرائية الأساسية، هو الرفع من كفاءتهم المهنية وتنمية قدراتهم للرفع من الردودية والمساهمة في تأهيل القطاعات التي ينتمون لها. وهذا يتطلب التنسيق مع القطاعات المعنية من أجل وضع برامج على المقاس (sur mesure) تراعي تنوع الفئات المستفيدة وخصوصيات التدخل وطبيعة الخدمات ونوع التأهيل المطلوب، كما يتعين ربط التكوين الأساسي بالتكوين المستمر.

وتتحدد مدة هذا البرنامج في غلاف زمني يمتد بين 300 و 600 ساعة موزعة على ثلاث سنوات على الأكثـر، ويتضمن ثلاثة مستويات تبعاً لخصوصية الفئات والقطاعات :

- مستوى التمكين من الكفايات القرائية الأساسية؛
- مستوى تطوير الكفايات المكتسبة في علاقة مع متطلبات القطاع الذي يتميّز له المستفيد؛
- مستوى التأهيل المهني المؤدي إلى التكوين المستمر.

## بـ- برنامج الاندماج الاجتماعي والمهني (Integration professionnelle)

يتخـى هذا البرنامج اعتبار القراءة والكتابة مفتاحاً للانخراط في حضارة المـقـرـوـءـ سـوـاءـ فـيـ بـعـدـهـ الـاجـتـمـاعـيـ أوـ الـاـقـتـصـادـيـ أوـ الـثـقـافـيـ،ـ وـالـهـدـفـ مـنـ إـرـسـائـهـ هـوـ الرـفـعـ مـنـ مـسـتـوـيـ التـأـهـيلـ الـاجـتـمـاعـيـ لـلـمـوـاطـنـيـنـ حـتـىـ يـتـمـكـنـوـاـ مـنـ الـقـيـامـ بـمـهـامـهـ وـمـسـؤـلـيـاتـهـمـ دـاـخـلـ النـسـقـ الـاجـتـمـاعـيـ عـلـىـ أـحـسـنـ الـظـرـوـفـ.ـ وـيـعـتـبـرـ مـدـخـلـ الـكـفـاـيـاتـ الـمـدـدـ الـأـسـاسـيـ لـصـيـاغـةـ نـوـعـ وـطـبـيـعـةـ مـضـامـيـنـ الـبـرـامـجـ التـكـوـيـنـيـةـ مـعـ الـأـخـذـ بـعـينـ الـاعـتـبـارـ ضـرـورـةـ الـعـمـلـ عـلـىـ التـوـعـيـةـ وـالـتـبـعـيـةـ الـمـسـتـمـرـةـ وـمـوـاـكـبـةـ الـتـحـوـلـاتـ الـتـيـ يـشـهـدـهـاـ الـجـمـعـمـ.

ويتجـهـ هـذـاـ بـرـامـجـ إـلـىـ كـلـ الـأـمـيـنـ وـالـأـمـيـاتـ مـنـ الـفـئـاتـ الـاجـتـمـاعـيـةـ الـتـيـ تـجـاـزـ 50ـ سـنـةـ أـوـ الـتـيـ تـرـغـبـ فـقـطـ فـيـ اـكـتـسـابـ الـمـهـارـاتـ الـأـسـاسـيـةـ فـيـ الـقـرـاءـةـ وـالـكـتـابـةـ وـالـحـسـابـ رـغـمـ اـنـتـمـائـهـاـ لـإـحـدـىـ الـفـئـاتـ السـابـقـةـ.ـ يـتـعـينـ إـيـلـاءـ الـاـهـتـمـامـ ضـمـنـ هـذـاـ بـرـامـجـ لـلـفـئـاتـ ذـاـتـ الـاـحـتـيـاجـاتـ الـخـاصـةـ أـوـ الـتـيـ تـعـانـيـ مـنـ الـإـقـصـاءـ الـاجـتـمـاعـيـ كـالـعـاقـقـينـ،ـ وـالـمـهـاجـرـينـ وـالـرـجـلـ وـمـسـاعـدـاتـ الـبـيـوتـ وـالـمـشـرـدـينـ وـنـزـلـاءـ الـمـؤـسـسـاتـ السـجـنـيـةـ،ـ وـذـلـكـ بـالـتـنـسـيقـ مـعـ الـقـطـاعـاتـ وـالـمـنـظـمـاتـ الـهـتـمـةـ بـهـذـهـ الـفـئـاتـ.

ويـعـتـبـرـ هـذـاـ بـرـامـجـ بـرـامـجاـ جـمـاعـيـاـ أـوـ جـمـاعـاتـيـاـ (communautaire) تـسـاـهـمـ فـيـ كـلـ الـجـمـعـيـاتـ وـالـقـطـاعـاتـ الـحـكـومـيـةـ الـتـيـ تـرـبـيـتـ مـحـظـ الـأـمـيـةـ بـالـتـوـعـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ (ـكـالـأـوـقـافـ وـالـإـعـلـامـ وـالـثـقـافـةـ وـغـيـرـهـ).

ويـتـحدـدـ الـغـلـافـ الـزـمـنـيـ الـمـخـصـصـ لـهـذـاـ بـرـامـجـ فـيـ 300ـ سـاعـةـ،ـ عـلـىـ أـسـاسـ إـيـجادـ مـمـرـاتـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ الـبـرـامـجـ الـأـخـرـىـ باـعـتـبـارـ أـنـ كـلـ هـذـهـ بـرـامـجـ تـلـقـيـ فـيـ الـجـدـعـ الـمـشـترـكـ الـمـتـمـثـلـ فـيـ إـكـسـابـ الـمـسـتـفـيـدـيـنـ الـكـفـاـيـاتـ الـقـرـائـيـةـ الـأـسـاسـيـةـ.

## 7- تحفيز المكونين وتأهيلهم

إن الاعتراف بمهمة «مكون الكبار»، تعتبر شرطا أساسيا لاستقراره داخل نظام محو الأمية وطمأنته على مستقبله. وفي هذا الصدد، يتعين إصدار قانون يحدد مهنة «مكون الكبار» والمقتضيات التعاقدية المرتبطة بهذه المهنة وذلك بالرجوع إلى المواقف والشروط المحددة في دليل مواصفات المكون، كمراجع تمت المصادقة عليه مؤخرا بمساهمة بعض المتتدخلين وكأداة لهندسة مجال التكوين في هذا الميدان. ويستهدف إبراز المهام المنوطة بالكون والكفايات الضرورية للرفع من احترافيته كضمان لتحسين جودة وفعالية البرامج المعتمدة.

إن ضبط سيرورة الاحترافية في هذا الميدان، الذي يلجه أنواع مختلفة من مكوني الكبار كحاملي الشهادات ومدرسي التعليم المدرسي ومكوني التأهيل المهني والحرفي بمختلف القطاعات ومرشدي الفلاحة وغيرهم، يقتضي وضع تصور متكامل للتكوين، وفق تخطيط محكم يروم تصنيف المكونين ضمن مسارات متعددة للتكوين، تكون قاعدة أساسية لإرساء معايير موضوعية لانتقاء مكوني الكبار.

ويرتبط هدف احترافية مكون الكبار، بتحديد مواصفات مكون المكونين، وشروط تنظيم التكوين، وتحديد هياة للتكوين معترف بها، وإعداد دفاتر التحملات، إضافة إلى إعداد مرجعيات وأدوات للتقويم ومتابعة أثره على تحسين أداء المكون والقيام بدراسات دورية للتعرف على حاجيات النظام للكفايات اللازمة لتطويره.

وبالإضافة إلى أهمية هذه الجوانب التقنية، فمن اللازم إيلاء أهمية كبرى لخلق نظام للحوافز يشجع المكونين على التنافس في تحسين مردوديتهم ونجاعة تدخلهم، وذلك بتحسين تعويضاتهم الشهرية، التي يتعين أن تكون في مستوى أجور العاملين بالتعليم المدرسي النظامي، وأن تكون منتظمة، مع العمل على إدراجهم في الأنظمة الاجتماعية المعول بها (الانضمام إلى أنظمة التقاعد والمعاشات، والنظام التعاوني).

## 8 - الرفع من وثيره حوك الأمية

للرفع من مستوى تقليل نسب الأمية، يتعين اتباع وثيره تستهدف محوك الأمية ما يفوق 7 مليون مواطن ومواطنة البالغين 15 سنة فما فوق على مدى 12 سنة، منها 1.5 مليون من الفئة العمرية 15-24 سنة و3.7 مليون من الفئة النشطة، و1.9 مليون من الفئة الاجتماعية البالغة 50 سنة فما فوق.

وتتوزع أعداد المتحررين من الأمية وفق هذه الوثيرة وحسب السنة والفئة العمرية كالتالي :

**جدول 2: توزيع المتحررين من الأمية سنوياً وفق الوثيرة المقترحة**

من الفئة النشطة العاملة	عدد المتحررين من الأمية					عدد الأئمين 10 سنوناً فما فوق	السنوات
	فئة 50 سنة فما فوق	فئة 25-49 سنة	فئة 15-24 سنة	فئة 15 سنة فما فوق			
286 000	150 000	300 000	100 000	550 000	7 893 000	2009	
369 000	180 000	380 000	150 000	710 000	7 183 000	2010	
431 000	180 000	450 000	200 000	830 000	6 353 000	2011	
441 000	150 000	450 000	250 000	850 000	5 503 000	2012	
493 000	150 000	500 000	300 000	950 000	4 553 000	2013	
416 000	150 000	400 000	250 000	800 000	3 753 000	2014	
379 000	150 000	326 000	253 000	729 000	3 024 000	2015	
177 000	160 000	180 000		340 000	2 684 000	2016	
177 000	160 000	180 000		340 000	2 344 000	2017	
177 000	160 000	180 000		340 000	2 004 000	2018	
177 000	160 000	180 000		340 000	1 664 000	2019	
205 000	160 000	234 000		394 000	1 270 000	2020	
3 728 000	1 910 000	3 760 000	1 503 000	7 173 000		المجموع	

وستتمكن هذه الوثيرة من تحقيق الأهداف التالية :

- تقليل نسبة الأمية لدى الساكنة 10 سنوات فما فوق، إلى نسبة 10% سنة 2015 وإلى نسبة 4% في أفق سنة 2020؛
- القضاء الشبه التام على الأمية لدى الفئة العمرية 15-24 سنة، في أفق سنة 2015؛
- تقليل نسبة الأمية لدى الفئة النشطة إلى حوالي 10% في أفق سنة 2015.

ولأجل تحقيق أهداف هذه الوثيرة، لابد من تعبئة وطنية شاملة ومستمرة تبني على :

- الإسراع بإخراج الجهاز المشرف على القطاع إلى الوجود وفق الموصفات السالفة الذكر والعمل على استقراره ؛
- تجنيد أكبر عدد ممكن من جمعيات المجتمع المدني والقطاعات الحكومية والجماعات المحلية والمقاولات والمنظمات المهنية والحزبية والنقابية ؛
- إحداث الآليات اللازمة لتوفير التمويل الكافي لتغطية متطلبات مختلف البرامج التكوينية ؛
- إعداد برامج لتعليم الكبار عن بعد، تبث عبر كل القنوات الوطنية التلفزية والإذاعية ؛
- تنظيم حملات للتوعية والتحسيس وطنية ومحلي، وعبر مختلف الوسائل الإعلامية المتاحة، للتعريف بالتحديات وبالخطط والمشاريع المعتمدة وبالأدوار المنتظرة من مختلف الفاعلين.

## 9- مواكبة التمويل للرهانات

إن تحقيق الأهداف السالفة الذكر يتطلب أن يواكبه مجهود على مستوى التمويل العمومي للقطاع قصد تجاوز الإكراهات التي تمت الإشارة لها. وفي هذا الإطار، يتعين الرفع من الميزانية المخصصة للقطاع بحيث تصبح كلفة المستفيد الواحد في السنة تتراوح من 1000 إلى 4000 درهما حسب البرنامج والفئة التي ينتمي إليها.

كما أن تدبير برامج محو الأمية وفق مقاربة التدبير بالمشروع يتطلب إعادة النظر في صيغ صرف الاعتمادات سيما على المستوى الجهوي والإقليمي في اتجاه تحقيق الأهداف التالية :

- مرونة المساطر وفعاليتها ؛
- التمويل بناء على نجاعة المشروع ؛
- التقويم بالنتائج.

وتحقيقا لهذه الغايات، يحتاج تعزيز برامج محو الأمية بصورة فعالة إلى التمويل الضروري، وإلى وجود استراتيجية تمويلية طويلة الأمد تقوم على تقديم العناصر الأساسية لتكلفة محو الأمية سواء على مستوى الأفراد أو البرامج ، كما ينبغي الاهتمام ب استراتيجيات تعبئة الموارد المالية وتنوع مصادرها.

ولحساب الكلفة الفردية لمحو الأمية، يتعين الأخذ بعين الاعتبار، كلفة عناصر البرنامج على مستوى التعبئة والتواصل ومدة برنامج التكوين وإعداد وطبع الواد التعليمية، وتكوين العاملين والمتدخلين، وتعويضات العاملين، والتقويم والافتراض. إضافة إلى ما يقدمه البرنامج من أنشطة لها علاقة بتنمية المتعلمين وتوسيع كفایاتهم وقدراتهم، لتمهير خبراتهم وتحسين سبل عيشهم مما يتطلب تكاليف إضافية تتعلق بتوفير الأدوات والوسائل التعليمية اللازمة، وتمديد مدة برامج التأهيل، وتكوين المختصين، وتوفير التكنولوجيا الحديثة التي لم يعد من الممكن الاستغناء عنها.

أما على مستوى تعبئة الموارد، فينبغي في هذا الإطار، الرفع من الاعتمادات المخصصة لمحو الأمية، واعتبار هذا المجال جزءاً من اهتمام كافة القطاعات المتدخلة، والعمل على إدراج أسطر مالية بميزانياتها خاصة بتمويل برامج محو الأمية التي تشرف عليها، على أن يتولى الجهاز الوصي التنسيق الاستراتيجي بين كل هؤلاء المتتدخلين. كما يتبع على القطاع الوصي بذل مجهودات كبيرة في مجال البحث عن التمويل وتنوع مصادره، وذلك بوضع رؤية وتصور استراتيجي لتمويل البرامج، سواء تلك التي سيتم اللجوء إليها ضمن مصادر التمويل الحكومي، أو تعلق الأمر بفرض أو تخصيص بعض الرسوم لدعم ميزانية محو الأمية وتعليم الكبار، أو بإشراك المؤسسات الخاصة والأبناك من خلال إقرار سياسات تمويلية في شكل هبات أو معونات تخصص لمحو الأمية خاصة وأن المستفيدين من هذه البرامج هم بمثابة زبناء محتملين لهذه المؤسسات. كما يتبع العمل على إحداث صندوق خاص لتمويل برامج محو الأمية والبحث عن أبتعج السبل التي تجعل مساهمة السكان ولو في شكلها الرمزي ممكنة في هذا المجال.

أما على مستوى تدبير مساطر التمويل، فإن نجاح مشاريع محو الأمية ينطلق أساساً من عملية التحكم في مختلف الآليات الموضوعة من قبل القطاع للمساهمة في تمويله سواء تعلق الأمر بنظام الشراكة التعاقدية أو تشجيع المشاريع المجددة، وهذا يتطلب إرساء مساطر مبسطة ودلائل للإجراءات تسهل الحصول على المساعدات المالية الضرورية ولاسيما بالنسبة لجمعيات المجتمع المدني. مع إيلاء الأهمية القصوى لجوانب الاستثمار في نوعية الموارد البشرية والرفع من القدرة التدخلية للمؤسسات العاملة في هذا المجال.

وبالنظر إلى الأهداف الكمية المتوقعة على امتداد الإثنى عشرة سنة المقبلة، فإن تحقيق الأهداف المسطرة وفق الوثيرة المقترحة، وانجاز البرامج الموجهة للفئات العمرية المستهدفة يتطلب تمويلاً يختلف حسب تكلفة كل برنامج :

- فإذا كانت تكلفة محو أمية كل شخص من الفئة العمرية 15-24 سنة تقدر بـ 4000 درهم، والقضاء على الأمية داخل هذه الفئة يتطلب محو أمية 1.5 مليون شخص، فإن الكلفة الإجمالية لهذا البرنامج الموجه للفئة 15-24 سنة، بلغ 6 مليارات درهم على مدى 7 سنوات.
- أما بالنسبة للبرنامج الموجه للأشخاص المترادفة أعمارهم بين 25 و 49 سنة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد المستهدفين الذي يفوق 3.7 مليون شخص والتكلفة الفردية التي تقدر 2000 درهم، فإن إنجاز هذا البرنامج يتطلب 7.4 مليارات درهم على مدى 12 سنة.

- وفيما يتعلق بالبرنامج الموجه للفئة الاجتماعية 50 سنة فما فوق، فيتطلب ما مجموعه 1.9 مليار درهم من أجل محو أمية ما يفوق 9.1 مليون شخص بتكلفة فردية لا تتجاوز 1000 درهم.

وهكذا، فإن الكلفة الإجمالية لتمويل هذه البرامج من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وفق الوثيرة المقترحة، يتطلب ما مجموعه 15.3 مليارات درهم على مدى 12 سنة.

## 10 - وضع تشريعات لتأثير مجال محو الأمية:

يتطلب إرساء كل الجوانب السالفة الذكر مجهوداً تشريعياً يؤطر مجال محو الأمية وينظمه لضمان الاستمرارية والفعالية في الإنجازات. وتتلخص الأهداف التي يتبعها العمل التشريعي في العناصر التالية :

- تركيز الاهتمام على جودة النظام وتوسيعه ;
- توخي تحسين الأداء والرفع من الاحترافية ;
- الالتزام بتحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين في هذا المجال ;
- إعطاء مكانة خاصة لتعليم الشباب ;
- الاهتمام بالقضايا اللغوية في ارتباطها بالكفايات ;
- تحديد شروط ومتطلبات التعاقد والتحمّلات ;
- تحديد التكاليف ومصادر التمويل ;
- أجراً مبدأً محو الأمية كإلزام اجتماعي للدولة وكل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين.

وفي هذا الإطار يتبع العمل على سن مجموعة من القوانين أهمها :

- قانون يعتبر محو الأمية مسؤولية مجتمعية، ويحدد تعريفاً للأمية ومجال تدخلها ومسؤولية القطاعات والمؤسسات ;
- قانون مؤسس ومنظم لصندوق وطني لمحو الأمية ;
- قانون يربط محو الأمية بإجبارية التعليم والتكوين ;
- قانون ينظم برنامج التكوين من أجل إدماج الفئة النشطة في التكوين المهني والتكوين المستمر ;
- قانون ينظم التعليم في مجال محو الأمية، و التهيئة لاجتياز الشهادات المهنية و النظمية والإشهاد و المصادقة على المكتسبات القرائية.

### خلاصة تركيبية للوثيقة

يقدم الجدول التالي ملخصاً للصعوبات التي تم رصدها في مجال محو الأمية في الوضع الراهن، كما يصنف المقتراحات الكفيلة بتجاوز الاختلالات بهدف الإسراع في التغيرة وتجويد الإنجازات، مع التركيز على الأدوار المنتظرة من مختلف المتدخلين والفاعلين تجسيداً لكون محو الأمية إلزاماً اجتماعياً للدولة وكل الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين.

## جدول تلخيصي للصعوبات والمقترنات وأدوار المتدخلين في مجال محو الأمية بال المغرب

المتدخلون	الصعوبات	الاقتراحات	مضامون الاقتراحات
			<p>- بناء الإستراتيجية على أساس تشاركي ؛</p> <p>- اعتبار محظ الأمية كمكون أساسي ضمن إستراتيجيات تأهيل الموارد البشرية على مستوى كل قطاع ؛</p> <p>- إرساء برامج التدخل انتلاقا من حاجيات الفئة المستهدفة.</p>
			<p>- إستراتيجية توافقية ومنفتحة على حاجة إلى تجذير الإستراتيجية</p> <p>- ضرورة إحداث جهاز لمحظ الأمية وتحليم الكبار مسقى يتوفر على شرطتين أساسين :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• القدرة القانونية والسياسية على خلق بيئة للتعلم يساهم فيها الجميع وفق رؤية سياسية واضحة تحمل فيها الدولة كامل المسؤولية ؛</li> <li>• تبني أساليب إدارية مرنة في التدبير وفق النتائج .</li> </ul> <p>- السلطات المختصة</p>
			<p>- فتح شعب وتحصصات في مجال الأذنار ووجها ؛</p> <p>- إنجاز دراسات لتشخيص الظاهرة ومواكبتها ؛</p> <p>- الجامعات والمعاهد</p> <p>- وسائل الإعلامية الرئيسية والسمعية والمكتوبة.</p> <p>- إنجاز ثقافة تعليم الكبار ببلادنا ؛</p> <p>- إخراج البحث</p> <p>- عياب المواكبة العلمي والإعلام في جهود محظ الأمية</p> <p>العلمية والإعلامية</p> <p>خلال التعبئة وإدراج برامج التعلم عن بعد.</p>

<p>1- تحيز الطلب من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إلزامية غير مباشرة تفرض استعمال القراء في التعاملات</li> <li>- كل القطاعات المدنية والجماعات المحلية.</li> <li>- الإذام هادئ من خلال وخط الاستفادة من بعض الخدمات</li> <li>- الصياغة الأساسية بشرط الحصول على شهادة محو الأمية؛</li> <li>- استعمال كل الأماكن القادرة على الاستجابة لاحتياجات وأهتمامات المتعلمين.</li> <li>- إرساء شروط الإلزامية:</li> <li>- بين برامج محو الأمية ومتختلف برامج التكوين والتأهيل؛</li> <li>- بين مشاريع محو الأمية وتعليم الكبار وبين مشاريع التنمية البشرية ومحاربة الفقر والقصاء والهشاشة</li> </ul>	<p>ضعف الطلب وغياب الالتفاتية بين مشاريع التنمية البشرية</p> <p>الانتقال من منطقة العرض إلى منطقة الطلب</p> <p>2- إرساء شروط الإلزامية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- جميع القطاعات والإدارات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التدخلة في مجال التنمية البشرية</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- جهاز محاربة الأمية؛</li> <li>- قطاعات التشغيل والتكوين المهني والقطاعات المسؤولة على تكوين الفئات المستهدفة؛</li> <li>- مختلف المتدخلين</li> </ul>	<p>عدم كفاية الغلاف الزمني المخصص لمحو الأمية</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• مرحلة ما قبل الأمية؛</li> <li>• مرحلة محو الأمية والتعلم المستمر.</li> <li>• مرحلة ما بعد محو الأمية والتعلم المستمر.</li> <li>• اعتماد الأسلوب الوظيفي ومقدار الكثافات:</li> <li>• التمييز في التدخل بين ثلاثة فئات:</li> <li>• الفئة النشطة : 15-24 سنة</li> <li>• الفئة النشطة : 25-49 سنة</li> <li>• الفئة الاجتماعية : 50 فما فوق</li> <li>• اعتماد برامجين كبيرين للتدخل :</li> <li>• برنامج الإدماج المهني insertion</li> <li>• برنامج الإدماج السوسيو-مهني Intégration</li> </ul> <p>تبعد برامج التدخل تبعا لتنوع الفئات المستهدفة.</p>

<p>- الجهاز المكلف بمحاربة الأمية - القطاعات المتدخلة في التكowين - السلطات التشريعية والتنفيذية</p>	<p>- تحسين الوضعية الاجتماعية من خلال سن قانون يحدد مهنة ) مكون الكبار ( : - الجهاز المكلف بمحاربة الأمية</p>	<p>- تحفيز المكون وتأهيله - تأهيل المكون والرفع من احترافيته - الرفع من التعويضات المادية للمكون.</p>	<p>- اقتراح سيناريو لوتيرة تهدف إلى : • تقليل نسبة العامة للأمية إلى حوالي 4% في أفق 2020</p>	<p>- الجهاز المكلف بمحو الأمية ; - مختلف المتتدخلين العموميين والخاص</p>	<p>- والمجتمع المدني ; - الاعلام</p>	<p>- الجهاز المكلف بمحو الأمية ; - الاعلام</p>
<p>- الجهاز المكلف بمحاربة الأمية - الاعلام</p>	<p>- الاعلام</p>	<p>- عدم كفاية وتبيرة محو الأمية . • تقليل نسبة الأمية لدى الشفاعة النشيطة إلى 10% في أفق 2015 .</p>				

<p>ضخفة التمويل وتعقد مساطر صرف الاعتمادات</p> <p>مواكبة التمويل للرهانات</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ضرورة الرفع من التمويل العمومي لجهود محو الأمية بناء على تكلفة فردية تتراوح بين 4000 و 10000 درهم المستفيد حسب البرنامج والفتنة التي ينتهي إليها.</li> <li>- إدراك أسطر مالية ضمن الميزانية القطاعية مخصصة لمحو الأمية وتأهيل موارد لها البشرية ؛</li> <li>- تعبيه موارد مالية جديدة وتبسيط مساطر صرفها ؛</li> <li>- العمل على رصد ميزانية سنوية للجهاز المكلف بتسيير برامج الأمية لا تقل عن 3% من ميزانية التربية للجميع لسنة 2010.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإسراع بسن القوانين التالية :</li> <li>◦ قانون يعتبر محو الأمية إزاما للدولة بمجمل قطاعاتها، ويحدد مجالات تدخلها ومسؤولية القطاعات والمؤسسات ؛</li> <li>◦ قانون مؤسس ومنظم لصندوق وطني لمحو الأمية ؛</li> <li>◦ قانون يربط محو الأمية بـإجبارية التعليم والتكوين ؛</li> <li>◦ قانون ينظم برنامج التكوين من أجل إدماج الفتنة 24-15 سنة في التكوين المهني والتكوين المستمر ؛</li> <li>◦ قانون ينظم مسارات التعلم في مجال محو الأمية والشهادات المهنية والخطامية والإشهاد والصادقة على المكتسبات القرائية.</li> </ul>	<p>غياب تشرعیغ ووضع تشريعات لتنظيم المجال</p> <p>غياب تشرعیغ منظم المجال</p> <p>محو الأمية</p>

## ملاحق

### Taux d'analphabétisme chez la population 15 ans et plus à l'échelle nationale

RGPH, 2004.

#### *National Masculin*

Groupe d'âges	Pop totale par Gr d'âge	Taux d'ana par gr d'âge	Pop Anal tot 15 ans et plus
15-24	2 991 074	19,2	574 286
25-34	2 244 180	26,2	587 975
35-49	2 547 939	38,3	975 861
50 ans et plus	2 149 766	59,2	1 272 661
<b>Ensemble</b>	<b>9 932 959</b>	<b>34,3</b>	<b>3 410 783</b>

#### *National Féminin*

Groupe d'âges	Pop totale par Gr d'âge	Taux d'ana par gr d'âge	Pop Anal tot 15 ans et plus
15-24	3 105 216	39,5	1 226 560
25-34	2 441 464	52,7	1 286 652
35-49	2 693 765	67,8	1 826 373
50 ans et plus	2 246 043	88,8	1 994 486
<b>Ensemble</b>	<b>10 486 488</b>	<b>60,4</b>	<b>6 334 071</b>

#### *National Total*

Groupe d'âges	Pop totale par Gr d'âge	Taux d'ana par gr d'âge	Pop Anal tot 15 ans et plus
15-24	6 096 290	29,5	1 798 406
25-34	4 685 644	40	1 874 258
35-49	5 241 704	53,5	2 804 312
50 ans et plus	4 395 809	74,3	3 266 086
<b>Ensemble</b>	<b>20 419 447</b>	<b>47,7</b>	<b>9 743 061</b>

#### *Rural Masculin*

Groupe d'âges	Pop totale par Gr d'âge	Taux d'ana par gr d'âge	Pop Anal tot 15 ans et plus
15-24	1 390 397	31,6	439 365
25-34	945 685	43,4	410 427
35-49	955 251	63,6	607 540
50 ans et plus	959 556	78,3	751 332
<b>Ensemble</b>	<b>4 250 889</b>	<b>52,0</b>	<b>2 208 665</b>

**Rural Féminin**

Groupe d'âges	Pop totale par Gr d'âge	Taux d'ana par gr d'âge	Pop Analph tot 15 ans et plus
15-24	1 443 356	63,7	919 418
25-34	996 859	81,4	811 443
35-49	1 009 113	94,2	950 584
50 ans et plus	999 371	98,5	984 380
<b>Ensemble</b>	<b>4 448 699</b>	<b>82,4</b>	<b>3 665 826</b>

**Rural Total**

Groupe d'âges	Pop totale par Gr d'âge	Taux d'ana par gr d'âge	Pop Analph tot 15 ans et plus
15-24	2 833 753	48	1 360 201
25-34	1 942 544	62,9	1 221 860
35-49	1 964 364	79,3	1 557 741
50 ans et plus	1 958 927	88,6	1 735 609
<b>Ensemble</b>	<b>8 699 588</b>	<b>67,5</b>	<b>5 875 412</b>

**Urbain  
Masculin**

Groupe d'âges	Pop totale par Gr d'âge	Taux d'ana par gr d'âge	Pop Analph tot 15 ans et plus
15-24	1 600 677	8,4	134 457
25-34	1 298 495	13,7	177 894
35-49	1 592 688	23,2	369 504
50 ans et plus	1 190 210	43,8	521 312
<b>Ensemble</b>	<b>5 682 070</b>	<b>21,2</b>	<b>1 203 166</b>

**Urbain Féminin**

Groupe d'âges	Pop totale par Gr d'âge	Taux d'ana par gr d'âge	Pop Analph tot 15 ans et plus
15-24	1 661 860	18,5	307 444
25-34	1 444 605	32,9	475 275
35-49	1 684 652	52	876 019
50 ans et plus	1 246 672	81,1	1 011 051
<b>Ensemble</b>	<b>6 037 789</b>	<b>44,2</b>	<b>2 669 789</b>

**Urbain Total**

Groupe d'âges	Pop totale par Gr d'âge	Taux d'ana par gr d'âge	Pop Analph tot 15 ans et plus
15-24	3 262 537	13,5	440 442
25-34	2 743 100	23,8	652 858
35-49	3 277 340	38	1 245 389
50 ans et plus	2 436 882	62,9	1 532 799
<b>Ensemble</b>	<b>11 719 859</b>	<b>33,0</b>	<b>3 871 488</b>

**Taux d'analphabétisme de la population active âgée de 15 ans et plus selon le milieu de résidence et la branche d'activité (2006)**

branche d'activité	Urbain	Rural	Ensemble
Agriculture	47,17%	61,59%	59,84%
Pêche	25%	48,82%	33,07%
Commerce	25,96%	39,17%	29,70%
Services	22,79%	39,78%	26,86%
Artisanat	25,42%	44,81%	30,28%
Construction	25,06%	44,20%	32,08%
Administration Publique et collectivités locales	20,74%	33,96%	22,71%
Ensemble	25,87%	52,08%	36,60%

source:

Enquête Nationale sur l'Analphabétisme, la Non Scolarisation et la Déscolarisation au Maroc (2006)

**Répartition de la population analphabète active occupée selon les branches d'activités (HCP 2007)**

branche d'activité	Effectif de la population active occupée (15 ans et plus)	Taux d'analphabétisme	effectif de la population analphabète	poids de la population analphabète
Agriculture, forêt, pêche	4 235 134	68,2%	2 888 361	66,2%
Industriel (y compris l'artisanat)	1 239 695	26,7%	330 999	7,6%
BTP	838 857	37,5%	314 571	7,2%
Commerce	1 252 798	29,2%	365 817	8,4%
Transport, entrepot et communication	401 867	22,0%	88 411	2,0%
Réparation	182 522	17,7%	32 306	0,7%
Administration générale	503 624	8,1%	40 794	0,9%
Services sociaux fournis à la collectivité	522 240	5,7%	29 768	0,7%
Autres services	865 726	31,1%	269 241	6,2%
Activités mal désignées	13 786	14,5%	1 999	0,0%
Total	10 056 249	43,4%	4 362 267	100,0%

**Répartition de la population analphabète agée de 15 ans et + selon les différentes couches de la population (2007)**

	Effectif de la population	taux d'analphabétisme	Effectif des analphabètes
population active occupée 15 +	10 056 249	43,38% <sup>[1]</sup>	4 362 267
population active en chomage 15 +	1 092 124	13% <sup>[2]</sup>	141 976
population active agée de 15 +	11 148 373	40,4% <sup>[3]</sup>	4 504 243
population inactive agée de 15+	10 701 627	36,73% <sup>[4]</sup>	3 930 289
population agée 15 +	21 850 000	38,6% <sup>[5]</sup>	8 434 532

(1): estimé par la DLCA

(2): Enquête nationale de l'emploi  
(2007)

(3):Enquête nationale de l'emploi  
(2007)

(4): estimé par la DLCA

(5): estimé par la DLCA



التقرير التركيبى لجلسات استماع  
المجلس الأعلى للتعليم مع الفاعلين  
وورشات العمل حول برامج التربية غير  
النظامية ومحاربة الأمية

2009



## أولاً: ورشة التربية غير النظامية ومحاربة الأمية

2009 يناير 22,21

الإطار العام للورشة : الدراسة التي أشرف المجلس الأعلى للتعليم على إنجازها حول واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وأفاقها، في أفق إعداد مشروع رأيه المجلس في الموضوع استجابة لطلب الحكومة في هذا الشأن.

تنظيمها : تم تحت إشراف لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح، وتنسيق مع مديرية التربية غير النظامية ومديرية محاربة الأمية، وتنشيط مشترك بين إدارة المجلس والخبير المكلف بالدراسة.

المشاركون فيها : عينة من 18 جمعية نشيطة في مجال التربية غير النظامية، و17 جمعية نشيطة في مجال محاربة الأمية.

### أهدافها:

تدارس عدد من الأسئلة الاستشرافية ذات الصلة بآفاق برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية؛ على المستويات البيداغوجية، والتنظيمية، والتدبيرية، والتواصلية، والمالية... (استناداً إلى التشخيصات المنجزة في هذا الشأن، وانطلاقاً من تجارب وأفكار الجمعيات المشاركة)؛  
الإسهام الجماعي في تطوير وتقوية هذه البرامج.

### محور التربية غير النظامية

العرض التأطيري : ألقاه الخبير المكلف بالدراسة. حيث ركز فيه على واقع برامج التربية غير النظامية من خلال العمل التشخيصي الذي أنجزه في إطار الدراسة التقويمية، واقتصر فيه جملة من الأسئلة المؤطرة للمناقشة تتعلق بما يلي :

- استفادة التربية غير النظامية من مقتضيات القانون 00-04 المتعلق بـ«الإلزامية التعليم»؛
- جعل التربية غير النظامية مكوناً أساسياً من مكونات المنظومة التربوية وليس على هامشها؛
- اعتبار التربية غير النظامية عاملًا أساسياً في الاستدراك وفي الإسهام في تعميم التعليم، وكذا في تحقيق تكافؤ الفرص، وعدم حصرها في العمل «الإحساني» المعزول؛
- جعل التربية غير النظامية في نفس مقام التربية النظامية داخل إطار المسؤولية الكاملة للدولة : تعبئة الفاعلين الحكوميين؛ تعبئة الموارد والبنيات...؛

- إرساء وتطوير «نموذج مدرسة غير نظامية جماعية»؛ مدرسة مرنة، قائمة على القرب والتنوع البيداغوجي، والحكامة والشراكة المحليتين، ومقاربة اجتماعية للمواكبة؛
- عدم حصر هدف التربية غير النظامية فقط في إعادة الإدماج في المدرسة النظامية، وتوسيع هذا الهدف إلى الإدماج في سلك الإعدادي وفي المجال المهني؛
- وضع برنامج استعجالي خاص بالتربية غير النظامية لإخراجها من العزلة وتنمية قدرتها على خدمة أهداف إلزامية التعليم.

### الخلاصات الأساسية:

#### اقتراحات ذات طابع مؤسساتي:

- تثبيت مسؤولية الدولة على هذه البرامج ضمن المنظومة التربوية وليس خارجها؛
- تطوير التربية غير النظامية إلى مستوى أرقى وتمتيتها بقدر من الاستقلالية عن التربية الوطنية، في إطار المسؤولية الكاملة للدولة، وإعطائهما صلاحية الإدماج في المحيط المهني كذلك؛
- تعديل المذكرة الوزارية المتعلقة بتنظيم الامتحانات، قصد إعطاء الحق لللامتحنون غير النظامية لاجتيازها كمرشحين رسميين، ولاسيما في امتحان نهاية الابتدائي.

#### اقتراحات ذات علاقة بإشكالية الحكامة:

- إدراج برامج التربية غير النظامية ضمن المنظور الجديد للجهوية المتقدمة؛
- ملاءمة التدبير الإداري والبيداغوجي والمالي للطابع غير النظامي المرن لهذه البرامج؛
- العمل بمقاربة ترابية من أجل إعطاء دور أساسي للجماعات المحلية في تدبير وتنمية ودعم برامج التربية غير النظامية ضمن منظور تنموي محلي؛
- توحيد الرؤى وطريقة العمل في هذه البرامج بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية للتربية الوطنية، (التحديد الدقيق للمسؤوليات والأدوار)؛
- مهنية عمل الجمعيات العاملة في هذا المجال، والعمل معها بالخطط المتوسطة المدى عوض البرامج السنوية.

#### اقتراحات ذات طابع بيداغوجي:

- المزاوجة بين التربية غير النظامية وبين التدرج المهني، مع التمييز بين الفئات العمرية توخيًا لخلق الانسجام داخل الأقسام، وضبط الأهداف الخاصة بكل فئة على حدة؛
- وضع نظام واضح للإشهاد والاعتراف بتحصيل الكفايات الالزمة لإعادة الإدماج التربوي والمهني لفائدة تلاميذ التربية غير النظامية؛

- إحداث مركز بيداغوجي للتكوين والتوجيه والتقويم وإعداد الوسائل الديداكتيكية ؛
- ضبط التوجيه وتوضيح مسارات الإدماج التربوي والمهني لتلاميذ التربية غير النظامية ؛
- وضع معايير ومؤشرات مرجعية قابلة للقياس تُعتمد في تقويم التحصيل والنجاح والتوجيه ؛
- رفع الغلاف الزمني بتمديد مدة الدراسة إلى أربع سنوات ؛
- دعم التربية غير النظامية بالأنشطة المندمجة، وحصص التربية على المواطن، والعلاجات الطبية المجانية، والمواكبة الاجتماعية للتلاميذ ؛
- الاعتماد على خبرات النشطات الاجتماعية في دعم ومواكبة تلاميذ التربية غير النظامية، قصد تقوية نسبة الاحتفاظ والواظبة والإدماج ؛

اقتراحات ذات طابع مالي:

- الرفع من نفقات تسيير البرامج قصد تمكين الفاعلين (الجمعيات الشريكية) من تطوير قدراتها التدبيرية ومواجهة الحاجات المالية المختلفة للبرامج ؛
- إدراج التربية غير النظامية في تفعيل الاقتراحات الصادرة عن ندوة الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية التي نظمها المجلس الأعلى للتعليم في أكتوبر 2008 ؛
- اقتراحات ذات علاقة بالشراكة ؛
- تطوير منظور الشراكة بين الجمعيات والإدارة الجهوية والمحلية إلى ما يتعدى تبادل الوثائق وتبسيط النفقات، وارسال علاقات تقوم على التفكير المتقاسم والتخطيط والتسيير المشترك للمشاريع ؛
- تنسيق عمل القطاعات الحكومية المختلفة، من قبيل مؤسسة التعاون الوطني، الصحة، التنمية الاجتماعية، التكوين المهني...، من أجل دعم برامج التربية غير النظامية ؛
- وضع آلية لتشجيع الأسر على جعل استدراك تمدرس أبنائها وإعادة إدماجهم أولوية كبرى لديها ؛
- مساعدة الجمعيات على تقاسم نماذجها الناجحة وتوسيعها.

اقتراحات ذات علاقة بالتأطير:

- اتخاذ تدابير حاسمة لضمان استقرار الموارد البشرية المؤطرة لبرامج التربية غير النظامية، مع تكوينها وتأهيلها المستمر ؛
- الاعتماد على الأطر ذات التكوين الجامعي والتجربة ؛
- مؤسسة التكوين الأساس والتكوين المستمر المؤطر التربية غير النظامية.

### اقتراحات ذات علاقة بالتتبع وتقويم:

- وضع آلية لتتبع مآل الأطفال بعد الإدماج ؛
- معيرة مؤشرات تقويم إنجازية برامج التربية غير النظامية وتعديمها وتكوين الفاعلين والمؤطرين على استعمالاتها .

### استنتاجات:

يستنتج من خلال الخلاصات المبينة أعلاه ما يلي :

- أن التربية غير النظامية مسؤولة كاملة للدولة ؛
- أنها جزء أساسي للمنظومة التربوية، وليس أقل مستوى من التربية النظامية ؛
- أنها أصبحت أولوية قصوى، ولاسيما من حيث علاقتها بأهداف إلزامية التعليم ؛
- أنها تنتظوي على رهان هام في ما يتعلق بالانسجام الاجتماعي ؛
- أنها تتطلب اعتماد مقارية ترابية في إطار مفهوم الجمودية المتقدمة ؛
- أنها تستلزم معالجة متعددة الأبعاد والآليات حسب خصوصيات الفئات العمرية المستهدفة ؛
- أن تطويرها يتطلب موارد مالية أكبر، وموارد بشرية مؤهلة، وهندسة بيداغوجية متقدمة وذات مقارية متعددة .

## محور محاربة الأمية

العرض التأطيري : ركز فيه الخبير المكلف بالدراسة على واقع برامج محاربة الأمية من خلال العمل التشخيصي الذي أنسجه في إطار الدراسة التقويمية، واقتصر في جملة من الأسئلة المؤطرة للمناقشة تتصل بما يلي :

- ضبط الأسس المفاهيمية المؤطرة لهذه البرامج : «محاربة الأمية»؛ «القراءية»؛ «التكوين الأساس للkids»..؛
- تمثلات فعاليات المجتمع للمشكل ولطبيعة برامج محاربة الأمية؛
- نجاعة وجودة وأثار برامج محاربة الأمية؛
- التعبئة المجتمعية والشراكة؛
- الفئات والكفايات المستهدفة؛
- حكامة برامج محاربة الأمية؛
- حدود منطق «العرض» في تنفيذ برامج محاربة الأمية؛
- إشكالية التواصل؛
- تمويل محاربة الأمية.

## الخلاصات الأساسية:

اقتراحات ذات طابع مؤسساتي واستراتيجي :

- مراجعة أهداف الميثاق الوطني للتنمية والتكوين من أجل ملائمتها مع مستجدات هذه البرامج؛
- إحداث مؤسسة مستقلة عن هيئات التربية الوطنية تتمتع بالاستقلال المالي والذاتي والتقني، تضمن الاستقرار المؤسسي للجهاز المكلف ببرامج محاربة الأمية؛
- تمثيل الجمعيات داخل هذه المؤسسة؛
- وضع آلية محفزة قائمة على «الإلزام الإيجابي» للفئات المستهدفة من هذه البرامج.

اقتراحات ذات علاقة بالحكامة:

- تمكين هذه البرامج من الريادة الملائمة، ولاسيما على الصعيدين الجهوي والمحلية؛
- تفعيل نظام تصنيف وتأهيل الجمعيات الذي تم وضعه من قبل قطاع محاربة الأمية والتنمية

غير النظامية ؛

- العمل بالمقاربة الترابية اللامتمركزة ونهج القرب في تخطيط وتنفيذ وتتبع وتقديم برامج محاربة الأمية ؛
- اعتماد صيغة دفتر التحملات في تدبير وتنفيذ برامج محاربة الأمية سواء مع الإدارة الترابية أو مع الشركاء، ولاسيما الجمعيات ؛
- إلزامية إدراج محاربة أمية السكان المحليين في مشاريع الهيئات المنتخبة ؛
- تطبيق مقتضيات نظام العقود الخاصة للتكوين CSF في جانبها المتعلق بمحو الأمية الوظيفية للمأجورين ؛
- وضع إطار مرجعي تنظيمي دقيق للتدبير البيداغوجي والإداري والمالي لبرامج محاربة الأمية ؛
- إدراج محاربة الأمية ضمن مكونات برنامج « المغرب الأخضر» الذي أطلقته الحكومة (وزارة الفلاحة) ؛
- العمل «ببرامج إطار» مع الجمعيات، بمدى متوسط عوض العمل ببرامج سنوية معزولة ؛
- التركيز أكثر على استهداف الفئات العمرية الشابة.

اقتراحات ذات طابع أندراغوجي:

- هندسة نظام محاربة الأمية على أساس جديدة تتطلق من التشخيصات المنسنة والعوائق التي تم رصدها، وكذا من التجارب الميدانية الناجحة، والمعايير المتعارف عليها دوليا ؛
- حل مشكلة العرض الأحادي الذي يطبع برامج محاربة الأمية، مع اعتماد مقاربة ترابية في تخطيط البرامج وتنفيذها وتمويلها وتدبيرها ؛
- وضع إطار مرجعي لكتابات القرائية حسب الفئات، معزز بشبكة مؤشرات قابلة للتطبيق من أجل قياس مستويات القرائية لدى المستفيدين حسب طبيعة كل برنامج على حدة ؛
- إرساء نظام لما بعد محو الأمية والتعلم مدى الحياة، لتنويع مسارات التعليم ومنع الإرتداد إلى الأمية من جديد ؛
- تحرير برامج محاربة الأمية من الطابع والإيقاع المدرسيين ؛
- ملاءمة التوزيع الزمني للحصص والأغلفة الزمنية مع الإمكانيات المحلية وانتظارات كل فئة على حدة ؛
- تقوية الطابع التكويني والتأهيلي لبرامج محاربة الأمية واستهداف الكفايات الحياتية والسوسيو مهنية بوصفها حافزا حاسما في الانخراط في هذه البرامج ؛

- ربط ولوح بعض الخدمات والمهن بالحصول على قدر معين من كفايات القرائية ؛
- اعتماد مقاربة سيكولوجية لفهم المؤثرات النفسية لليافعين والكبار، وإدراجها في معايير ملائمة البرامج ؛
- إعداد برنامج تواصلي وتحفيزي وإخباري يتوجه على الفاعلين وإلى السكان المعنيين، يكون مستندًا إلى مقاربة عصرية بأدوات وأساليب جذابة وفعالة.

#### اقتراحات ذات علاقة بالتمويل:

- إنجاز دراسة تحدد التكلفة الفردية الحقيقة لحو الأمية وما بعد محو الأمية ؛
- تنوع مصادر التمويل، واعتماد المرونة في تمويل المشاريع موضوع الشراكة، وتبسيط مساطر الإنفاق في مراعاة لخصوصيات هذه البرامج ؛
- إدراج نفقات التسيير في تمويل مشاريع الشراكة لمساعدة الجمعيات على التدبير الجيد لبرامجها ؛
- إدراج نفقات تأمين المستفيدين من برامج محاربة الأمية ضمن أركان تمويل هذه البرامج، ولاسيما بالنسبة للجمعيات.

#### اقتراحات ذات علاقة بالشراكة:

- الدفع بنظام الشراكة نحو التنوع في المشاريع والتجدد، وجعله قاعدة للتعبئة المجتمعية المنظمة ؛
- بناء نماذج للشراكة المحلية القائمة على معايير تأخذ بعين الاعتبار تنوع نواعييات الجمعيات وحجمها وقدراتها وكذا امتدادها الجغرافي، على أن تروم تحقيق الالتفافية مع برامج التنمية المحلية ؛
- تنمية الشراكة مع القطاع الخاص في إطار تفعيل تدابير نظام العقود الخاصة للتكوين المدربة من قبل قطاع التكوين المهني.

#### اقتراحات ذات علاقة بالتأطير:

- مؤسسة تكوين الأطر العاملة في برامج محاربة الأمية، مع التعاون مع المؤسسات الجامعية في هذا المجال (المكونون، المكلفوون بتدبير المشاريع، الريادة...) ؛
- تكوين وتعبئة الأطر «الفائضة» بإدارات الجماعات المحلية قصد تأطير برامج محاربة الأمية بجماعاتهم.

### اقتراحات ذات علاقة بالتتبع وتقويم:

- دراسة العوامل السوسية ثقافية المحلية المعيبة لبرامج محاربة الأمية، من أجل ضبط الحلول الملائمة لها؛
- اعتماد بحث تقويمي دوري بأدوات مبنية ومجربة يقف عند تقدم مشاريع محاربة الأمية وما بعد محاربة الأمية، مع تدريب الفاعلين على إنجازه؛
- اعتماد مبدأ الافتراض الدوري المنتظم؛ البيداغوجي والتنظيمي والمالي، في اتجاه تقوية احترافية الشركاء في هذا المجال، ولاسيما الجمعيات.

## ثانيا: الاستماع إلى الفاعلين العموميين، 10 أبريل 2009

المشاركون: أعضاء اللجنة، قطاع التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، مديرية التعاون الوطني ، قطاع الصيد البحري، مؤسسة زكورة التربية، الخبير المكلف بالدراسة.

### الأهداف:

- الوقوف على بعض التجارب المتميزة في هذا المجال ،
- الاستماع إلى رأي الفاعلين في هذا الموضوع، والتبادل معهم حول تشخيص واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، وكذلك حول تصورهم لمستقبل هذه البرامج، واستخلاص أفكارهم الاستشارة، وكذا السبل التي يقترحونها لتجديده هذه البرامج وتنقيتها.

### الخلاصات الأساسية:

#### محور التربية غير النظامية: خلصت جلسة الاستماع إلى الاقتراحات التالية:

- الحرص على عدم تخلی الدولة عن مسؤولياتها في تدبير ملف التربية غير النظامية، وتحديد دعم التنظيمات غير الحكومية التي تشتغل في هذا المجال في مستوى التعبئة والمواكبة، مع الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات والآثار الجانبية التي قد تنتج عن التدخل المباشر للجهات غير الرسمية في معالجة قضايا التربية غير النظامية ،
- الحاجة إلى معرفة وضعية تجربة مؤسسة التعاون الوطني في مجال التربية غير النظامية بدل عرض المنجزات والمشاريع المستقبلية ،
- إعطاء الخبير رأيه حول ما ورد في البرنامج الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية (مشروع 7 مجال 1)، بما في ذلك التفكير في أهمية الإشهاد والمصادقة على المستويات التي يتم اجتيازها من طرف المتعلم ،
- الحرص على الإشراك الحقيقي للجماعات المحلية في تدبير ملف التربية غير النظامية.

#### محور محاربة الأمية: خلصت المناقشة إلى الملاحظات والاقتراحات التالية:

### ملاحظات:

- غياب إرادة سياسية واضحة لتدبير أنجع لملف محو الأمية ،
- الحاجة إلى تقييم علمي للحملة الوطنية لمحو الأمية «مسيرة النور» ،
- غياب الإشارة إلى مدى نجاعة استعمال اللغة الأم في محو الأمية ،
- ضعف انخراط المقاولة المغربية في إنجاح مشاريع محو الأمية .

## اقتراحات:

- الحرص على بلورة مفهوم محو الأمية ويشمل مختلف دلالات الأمية ومقومات محو الأمية ؛
  - استثمار تراث التجربة النموذجية لقطاع الصيد البحري (وحدات تكوين متنقلة، ربط الاندماج والترقي المهني بالحصول على شهادة محو الأمية..) في قطاعات ومؤسسات أخرى ، من قبيل الفلاحة، السياحة، الصناعة التقليدية، المقاولات... ؛
  - الإشراك المنتظم للقطاعات المعنية في صياغة مشاريع محو الأمية ؛
  - العمل بدفاتر التحملات مع الشركاء والفاعلين الميدانيين ؛
  - العمل على فك الارتباط بين فضاءات محو الأمية ومؤسسات التعليم المدرسي ؛
  - إبداع برامج تواصلية متعددة وملائمة للتعريف بالتجارب الناجحة وتعبئة الفئات المعنية ؛
  - استثمار تجربة السكريتاشات الفنية «مواقف» ذات المضمون التوعوي، التي قامت بإنتاجها مديرية مهارات محو الأمية بمشاركة فنانين مغاربة محترفين ؛
  - العمل على توفير فضاءات قرائية للمتعلمين (جرائد، جمعيات قرائية، برامج إذاعية ومُتلفزة، أقصوصات، كتب وحوامل ديداكتيكية ملائمة...) ؛
  - التفكير في برامج محو الأمية الرقمية ؛
  - التركيز بالأساس على الأبعاد الثقافية والاجتماعية في تعبئة الفئات المستهدفة ؛
  - العمل بمبدأ الإلزامية المرنة ؛
  - الحرص على احترام المعايير الدولية في صياغة عدة التكوين الخاصة بمحو الأمية ؛
  - هندسة التكوين بحسب الفئات والخصوصيات ؛
  - تحديد الفئات المستهدفة وفضاءات التكوين الملائمة ؛
- وضع إطار مرجعي للكفايات في محو الأمية (المكون والمكون)، وتحديد الحد الأدنى الضروري للكفايات • المكتسبة لدى المتعلم ؛
- التفكير في سبل ناجحة للمواكبة الفردية للمتعلمين المهنيين ؛

- تقويم المبادرات القليلة لمحو الأمية باللغة الفرنسية التي أنجزها بعض الفاعلين، ولاسيما الجمعيات؛
- مواكبة برامج محو الأمية بالتقدير المنتظم والناتج؛
- العمل بنظام الإشهاد من طرف جهة تابعة للوزارة الوصية، وذلك لجعل الشهادة المُحصل عليها تسمح للمتعلم بولوج آفاق مهنية وتعلمية أخرى.





المجمع الإداري لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، الجناح 2  
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان - الرباط. ص.ب. 6535 العرفان - الرباط

الهاتف: 0537774612 / الفاكس: 0537774425

[www.cse.ma](http://www.cse.ma)